الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : 2019

مذكرة بعنوان:

التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة: مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- بوالبعيـر رحمـة
- بوشكيروة فاطمة

تحت إشراف:
بوطلاعة محمد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
عزي فريال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية 11 من سورة المجادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله بحمده تتم الصالحات والشكر لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

الشكر للعلي القدير الذي أعانني على انجاز هذا العمل المتواضع.

أما بعد:

أتوجه بجزيل الشكر وأسمى عبارات العرفان والامتنان إلى أستاذي الكريم " **محمد بوطلاعة** " الذي كان لي خير موجه وناصح ومعين أثناء إعداد هذه المذكرة، فمهما قلت فلن أوفيه حقه، فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

كذلك أتقدم بشكر الأستاذة " **تريش حسنى** " التي لم تبخل علينا بنصحها وتوجيهها.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة وتقييم هذا العمل كما لا يفوتني أن اشكر كل العاملين بالمديرية توزيع الكهرباء والغاز " SONELGAZ" لاستقبالهم ومساعدتهم لنا ولو بالكلمة الطيبة، نخص بالذكر رئيس قسم المالية والمحاسبة "**معايش نبيل**".

كما نشكر كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

www.manaraa.com

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى أغلى جوهرة في حياتي....أمي وأبي.....، اهدي علمي هذا إلى أمي التي رفع الله من مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأولى الناس بصحبتي، ريحانة حياتي وبهجتها

إلى الذي منحه الله القوة ومنحني الثقة ووهبني الأخلاق والأدب و التربية ، إلى الذي باع راحة شبابه ليشق لي الطريق، إلى من منحني الدعم ووفى بواجبات الأبوة "أبي العزيز" حفظه الله.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي و نور حياتي،إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة، إلى حبيبة قلبي إلي غاليتي إلي من رافقتني

أختي "ابتسام" و ولديها الشموع المضيئة بالبيت "شهاب" و "سراج الدين"

إلى شعلة الذكاء والنور أخي "حمزة" و "داود"

إلى سعادة المنزل والبسمة والبهجة الدائمة أختي "مريم" وصغيرها بهي الطلعة " تاج الدين"

إلى فاكهة العائلة "خديجة" وعمتي "زينب" أطال الله عمرهما

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، بالأخص صديقتي "فريدة"

إلى كل من انارو لي دربي من الأساسي حتى التعليم العالي أساتذتي الكرام بالخصوص الأستاذ الكريم الدكتور "محمد بوطلاعة" الذي أعانني كثيرا في انجاز هذا العمل،

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

رحمـــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من كان لهما الفضل بعد الله عز وجل

أمي وأبي الكريمان أطال الله في عمرهما.

واهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتي الذين وقفوا إلى جانبي طيلة مشواري الدراسي.

فاطمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي، مدخل إلى الإدارة المالية، مدخل إلى التحليل المالي، أدوات التحليل المالي. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (سونلغاز).

لخصت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي، أي أن مخرجات النظام المحاسبي المالي تمثل الكشوف المالية المدخلات الأساسية في التحليل المالي، إذ تهدف هذه الكشوف إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، التسيير المالي، التحليل المالي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract:

This study aimed to shed light on the financial management of the institution under the financial accounting system, by addressing the theoretical aspects of the subject in all its details; The conceptual framework of the financial accounting system, the conceptual framework of the financial accounting system, the application of the financial accounting system, introduction to financial management, introduction to financial analysis and the tools of financial analysis. In order to know the practical effect of this study, we applied the tools and methods of financial analysis to the financial statements of the National Corporation for Electricity and Gas (SONELGAZ). The study concluded that the financial statements prepared according to the financial accounting system serve the financial analysis, In other words, the outputs of the financial accounting system represent the main inputs in the financial analysis. These statements aim at providing information about the financial position of the institution**.**

Keywords: Financial Accounting System, Financial Management, Financial Analysis.

www.manaraa.com

فهـــرس المحتويـات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي	**3**
المطلب الأول: أسباب ومراحل انجاز النظام المحاسبي المالي	**3**
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي	**5**
المطلب الثالث : المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي	**8**
المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المبحث المالي	**9**
المطلب الأول: الفرضيات والمبادئ النظام المحاسبي المالي	**9**
المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي	**17**
المطلب الثالث: الكشوفات المالية ومدونة الحسابات	**19**
المبحث الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي	**25**
المطلب الأول: شروط نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي	**25**
المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	**26**
المطلب الثالث: حلول لتجاوز صعوبات النظام المحاسبي المالي	**28**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: دور النظام المحاسبي المالي في تحسين وظيفة التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية	30
تمهيد	31
المبحث الأول: مدخل للإدارة المالية	32
المطلب الأول: ماهية للإدارة المالية	32
المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية	36
المطلب الثالث: المكونات الرئيسية للإدارة المالية ومجالاتها	38
المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي	40
المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي	40
المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي ووظائفه	45
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي	49
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي	52
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن	52
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية	56
المطلب الثالث: تحليل الاستغلال	62
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة	65
تمهيد	66
المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	67
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز	67
المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة–	70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة–	**71**
المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة	**80**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**80**
المطلب الثاني: التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي	**86**
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية وتحليل الاستغلال	**90**
خلاصة الفصل	**98**
خاتمة	**99**
قائمة المراجع	**103**
الملاحق	**110**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قـائمة الجـداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزانية المالية (الأصول)	80
02	الميزانية المالية (الخصوم)	81
03	الميزانية حسب التحليل المالي(الأصول)	82
04	الميزانية حسب التحليل المالي (الخصوم)	83
05	أصول الميزانية المالية المختصرة	84
06	خصوم الميزانية المالية المختصرة	84
07	عرض حساب النتائج	85
08	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	87
09	حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	87
10	حساب رأس المال العامل الخاص من أعلى الميزانية	88
11	حساب رأس المال العامل الخاص من أسفل الميزانية	88
12	حساب رأس المال العامل الأجنبي	88
13	حساب رأس المال العامل الإجمالي	89
14	حساب احتياجات رأس المال العامل	89
15	حساب الخزينة	90
16	حساب نسبة التداول	91
17	حساب نسبة السيولة السريعة	91
18	حساب نسبة السيولة الجاهزة	92
19	حساب نسبة التمويل الدائم	92
20	حساب نسبة التمويل الخاص	93
21	حساب نسبة الاستقلالية المالية	93
22	دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطية لتسيير	94
23	حساب المردودية التجارية	96
24	حساب المردودية الاقتصادية	96
25	حساب المردودية المالية	97

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	13
02	الخصائص النوعية للمعلومة المالية	16
03	هيكل النظام المحاسبي المالي	17
04	عموميات التحليل المالي	43
05	أنواع التحليل المالي	48
06	الهيكل التنظيمي لمديرية التنظيم–ميلة–	79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحـــــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2016	111
02	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2016	112
03	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2017	113
04	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2017	114
05	الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2018	115
06	الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2018	116
07	حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2016	117
08	حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2017	118
09	حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2018	119
10	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2016	120
11	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2017	121
12	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2018	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمـــــــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ظل ما يشهده العالم من أحداث متلاحقة في الحقبة الأخيرة من الاقتصاد العالمي، وبتسارع انتشار العولمة وتطور مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتنامي اتفاقيات منظمة التجارة الخارجية، يترتب انعكاسات وتأثيرات إيجابية أو سلبية على الدول لا سيما الدول النامية، وذلك حسب قدرتها وطاقاتها الإستعابية لهذه التطورات والتأقلم معها.

شهدت البيئة الجزائرية تغيرات جذرية مست معظم القطاعات الحيوية لاسيما الاقتصادية منها، فاعتمدت على إصلاحات عديدة من ضمنها تغيير وتحديث النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق في إعداده ومضمونه إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني، الذي أصبح يعاني من قصور ولم يعد يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

قد تم تبني النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر مند مطلع 2010، الذي ألزم جميع المؤسسات بتطبيقه بغض النظر عن طبيعة نشاطها ، وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سوف تتخذ مسارا آخر يختلف كليا عما كان مطبقا من قبل سوف تنجم عنه حتما صعوبات وأثار وانعكاسات تتعرض لها الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. إن التحليل المالي أصبح من الأمور الهامة جدا في الآونة الأخيرة من مختلف الجهات فيعتبر التحليل المالي أداة رقابية لتقييم القرارات المالية التي سبق اتخاذها وهو بذلك يعتبر نوع من الرقابة اللاحقة للنشاط المالي فهو أداة للكشف عن مواقف القوة والضعف في المركز المالي.

وعلى اعتبار النظام المحاسبي المالي هو القاعدة المعلوماتية التي يستند عليها المسير أو المدير المالي أو المتعامل مع المؤسسة بشكل عام أثناء قيامه بعملية التحليل المالي سواء من داخل أو خارج إطار المؤسسة. ومن المعلوم انه لتفعيل دور التحليل المالي يتم الاعتماد بشكل أساسي على مخرجات النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الكشوفات المالية بالإضافة إلى لمختلف البيانات المحاسبية والمالية الأخرى المتعلقة بنشاط المؤسسة.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا من كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2. الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في قائمة ميزانية مؤسسة سونلغاز؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– كيف يؤثر النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي في حساب النتائج لمؤسسة سونلغاز؟

– هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟.

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

الفرضية الرئيسية:

– النظام المحاسبي المالي ساهم في تحسين عملية التحليل المالي في مؤسسة سونلغاز؟

الفرضيات الفرعية:

– تطبيق النظام المحاسبي المالي يجعل الميزانية أكثر دقة ووضوح مما يجعلها تستجيب لعملية التحليل المالي أفضل من قبل.

– تطبيق النظام المحاسبي المالي يجعل حساب النتائج يتضمن معلومات أكثر تفصيلا لم تكن تظهر سابقا.

– النظام المحاسبي المالي يعتبر تقنية من تقنيات التي تستخدم في المؤسسة من اجل ترجمة لمختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذ القرار، وتحقق أهداف اقتصادية.

– أن أي مؤسسة مهما كان طبيعتها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية الخاصة.

4. مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة دفعت الباحث الى تبني موضوع هذا البحث، أهمها:

– الرغبة الذاتية في تقديم مساهمة علمية في مجال البحوث الأكاديمية المتعلقة بمجال المحاسبة؛

– تحديد مدى نجاعة عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي وأثر مساهمته في مجال التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

– الاهتمام الشخصي بالمواضيع المالية والمحاسبة؛

– إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي من خلال الجديد في القوائم المالية؛

– إ ثراء المكتبة بدراسة جديدة للباحثين والدارسين.

5. أهمية الموضوع:

– يسلط موضوع البحث الضوء على فهم المقاربة المالية التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي في إعداد وتقديم الكشوف المالية إلى جانب التعرف على القواعد والمبادى المعتمدة في مجال العرض والإفصاح والتقييم لتجسيد مبدأ الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– إبراز أهمية التحليل المالي ومختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية إلى غاية التوصل إلى القرار المناسب؛

– تساعد هذه الدراسة في تقديم معلومات عملية عن أهمية وديناميكية عملية النظام المحاسبي المالي؛ وبالتالي يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والتي توضح للمؤسسات أهمية تبني النظام المحاسبي المالي؛

– تظهر الأهمية من خلال سعي مختلف الدول إلى تطوير وترقية نظامها المحاسبي قادرة على تلبية الاحتياجات ومواجهة الأزمات؛

– إسقاط الجانب النظري على المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

6. أهداف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية والعملية، تشمل هذه الأهداف ما يأتي:

– محاولة التعريف النظام المحاسبي المالي الجديد و أهم التغيرات التي جاء بها فيما يخص القوائم المالية؛

– تقدير مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي وقدرة هذا الأخير على توليد معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية؛

– التعرف على دور التحليل المالي في إظهار حقيقة الواقع المالي للمؤسسة والاستفادة من مخرجاته في مراقبة التسيير المالي لمساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات المالية الحيوية والهامة ووضع السياسات المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة؛

– التطرق إلى مختلف أدوات التحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه؛

– تحديد القيمة المضافة الجديدة من خلال هذا البحث والمتمثلة في التعرف على مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في تزويد المحلل المالي بالبيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة لتحقيق أهداف التحليل المالي والمساهمة في تطوير أساليبه؛

– محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة والشكل الجديد للقوائم المالية على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد.

7. المنهج المستخدم:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وإضافة لأسلوب دراسة الحالة فجانب الوصف يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (الكتب ،الرسائل، الأطروحات) أما جانب التحليل فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات بهدف الوصول إلى الغاية العلمية من الدراسة وإضافة لأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. الدراسات السابقة:

- سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة استبيانية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2013،2014.

حيث تهدف هذه الدراسة ل معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هذه المؤسسات، كما تطرقت الى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، مع الإشارة إلى إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من اجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

- لزعر سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011،2012.

حيث تهدف هذه الدراسة معالجة مدى تاثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وقد اسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الام.

- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم الدالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2009.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكييف القوائم الدالية في ضل المعايير المحاسبية وكيفيات التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية كم تم التطرق إلى النظام المحاسبي الدالي وفي الجانب التطبيقي قام الباحث بتطبيق عملية التقييم و التسجيل للعمليات المحاسبية على مؤسسة اقتصادية جزائرية.

- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بسطيف، إدارة أعمال، جامعة باتنة، الجزائر،2008،2009.

حيث حاولت هذه الدراسة معالجة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة، حيث أسقطت دراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع والبحوث باللغة العربية في مجال التحليل المالي والوضعية المالية للمؤسسة، فاغلب المراجع متوفرة باللغة الفرنسية، وان وجدت باللغة العربية فمعظمها كتب ومراجع شرقية، وهي لا تتناسب مع دراسة الحالة الجزائرية نظرا لبعض الاختلافات في الأنظمة.
- صعوبة الحصول على المراجع وقلتها خاصة حول اثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة والتي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بنفس السنة محل الدراسة، إذ يعتبر هذا أمرا مستحيلا، نظرا لسرية تلك المعلومات وعدم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

10. هيكل الدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

- **الفصل الأول** : تحت عنوان الإطار العام للنظام المحاسبي المالي الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول: بعنوان الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ، الثاني يتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- **الفصل الثاني** : بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تحسين وظيفة التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث ، الأول كان عبارة عن مدخل للإدارة المالية، أما المبحث الثاني يتضمن مدخل للتحليل المالي، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أدوات التحليل المالي.
- **الفصل الثالث:** دراسة تطبيقية للوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، وتم تقسيمه إلى مبحثين، الأول تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، أما المبحث الثاني قمنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــــــل الأول:

الإطار العـــام للنظـــام المحاسبـــي المالـــي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

إن التوسع الحاصل في التبادلات الاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم وانتشار الشركات متعددة الجنسيات واتساع رقعة أعمالها، أدى إلى ظهور مشكلات محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهدا ينطبق على المحاسبة في الجزائر بخصوص المخطط المحاسبي الوطني الذي كان أكثر مسايرة لتحقيق الأهداف التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها عند إعداده، لكونه كان اقرب لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني الموجه من المخطط المحاسبي العام الذي كان قبله، إلا انه بقي يعاني من عدة عيوب ونقائص تخص المخطط نفسه، ونقائص أخرى تخص البيئة الاقتصادية، وبالتالي صار من الضروري التخلي عن نظام الاقتصاد المخطط وانتهاج نظام الاقتصاد الحر الذي يتميز بتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار قانون النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتماشى مع التطورات الحاصلة ويكون ملائم مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية على المستوى المحلي والدولي، والمستمد إلى حد كبير من المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر ذات جودة عالية. وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلا ل هذا الفصل الاطلاع على نظام المحاسبي المالي ما صدر فيه حيث نقسم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المالي المحاسبي.

المبحث الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يعوض ويلغي المخطط المحاسبي الوطني بسبب النقائص والعيوب التي تمس كل جوانب، سنحاول تسليط الضوء في هـ ذا المبحث على أسباب الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وماهية النظام المحاسبي المالي من خلال التعريف به، وخصائصه وأهميته والأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وامتيازاته وأهم المستجدات التي أتى بها.

المطلب الأول : أسباب ومراحل انجاز النظام المحاسبي المالي

نظرا لظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق أيضا على المحاسبة في الجزائر، وخصوصا المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ الاقتصاد الموجه، وبالتالي صار من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفع بالسلطات الجزائرية بإصدار النظام المحاسبي المالي الجديد. ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق أسباب الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ومراحل انجازه.

أولا: أسباب الانتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

أصبح المخطط الوطني المحاسبي في ظل التوجيهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين وذلك للأسباب التالية :

- انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق؛
- ضغوطات الهيئات الدولية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة قصد الالتزام بالمعايير الدولية؛
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر؛[1]
- يعتبر تبني معايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة، وموثوقة وموحدة ومعدة وفق معايير المحاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.[2]

[1] شعيب شنوف، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية**، العدد 02، الجزائر، 2006، ص 59.

[2] مسعود درواسي ومحمد الهادي ضيف الله ، **مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS)**، جامعة البليدة، 2011، ص ص 2،3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– المخطط المحاسبي الوطني PCN يستجيب بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية ولا يتوافق مع حاجات المؤسسة الاقتصادية في إمكانية الحصول على تحليل لوضعيتها المالية.[1]

ثانيا: مراحل إعداد النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-1975 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد، وقد مرت هده العملية بثلاثة مراحل هي[2]:

- **المرحلة الأولى** : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.
- **المرحلة الثانية** : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.
- **المرحلة الثالثة** : وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي:

- **الخيار الأول** : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني . الاقتصادي في الجزائر والذي بقي ثابتا مند أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988، مثلا القانون الصادر في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط الوطني المحاسبي لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات.
- **الخيار الثاني** : ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاما مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.
- **الخيار الثالث** : هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية. إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلالUSGAAP أو التوجهات الأوروبية.

---

[1] احمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد الجانب النظري**، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر، ص 99.

[2] **نفس المرجع**، ص ص100-102.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهميته وأهدافه وامتيازاته:

أولا : مفهوم النظام المحاسبي المالي

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

عرف النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية بأنها." نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان. ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على[2]:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ومن خلال التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي[3]:

- نظام للمعلومة المالية ،حيث يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي؛
- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية؛
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييميها وإعداد القوائم المالي مما بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا؛
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج؛
- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من اجل معرفة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية؛
- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة، وبالتالي تحقيق مبدأ الدورية ؛

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 11-07: المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، العدد: 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ،المادة رقم03، ص3.

[2] **نفس المرجع**، ص3.

[3] سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي** ،العوائق والرهانات ، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية (IFRS-IAS)، جامعة مستغانم ،14/13 جانفي 2013، ص01.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:أهمية النظام المحاسبي المالي:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، وتكمن أهميته فيما يلي:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛
- يقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة؛[1]
- يؤدي إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة في عملية الإصلاح المحاسبي بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا؛
- يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحللين الماليين.[2]

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛[3]
- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسات؛
- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين المؤسسات تمارس نفس

---

[1] بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، **الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية(IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات** ،مداخلة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر يومي: 24-25 نوفمبر2014، ص ص 231،232.

[2] بربري محمد أمين، بكيحل عبد القادر، **تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك على النظام الجبائي** ، مداخلة في الملتقى الوطني الثاني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص ص1،2.

[3] عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة الشلف ،2009 ، ص 293.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة؛[1]

- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان لمستخدمي المعلومات المحاسبية حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية؛
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.[2]

رابعا: امتيازات تطبيق النظام المحاسبي الجديد

يسوق هذا النظام المالي الجديد مجموعة من الامتيازات يمكن سردها في ما يلي[3]:

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي؛
- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات؛
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين؛
- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية؛
- يسهل رقابة الحسابات التي يستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة؛

---

[1] كمال رزيق وآخرون، النظام **المحاسبي المالي بين قابلية الممارسات وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، يومي: 13-14ديسمبر 2011 ص ص 1،2.

[2] ربيع بوصبيع العايش، فاتح سردوك، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05- 06 ماي 2013، ص ص 4،5.

[3] عاشور كتوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 297.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الدخول إلى أسواق المال(البورصات) العالمية والعربية؛
– تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
– إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية؛
– توافر معايير دولية يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا.

المطلب الثالث: المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي

حمل النظام المحاسبي المالي جملة من التغيرات الناجمة عن الدور النوط بالمحاسبة والتي يجب ا ن ترتبط بالواقع الاقتصادي للمعاملات أكثر من طبيعتها القانونية، وقد تميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات جديدة[1]:

–اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع الممارسات المحاسبية العالمية والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة مفاهمية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.

–إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العمل المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

–التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

–إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

ما يميز النظام الجديد عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي [2]:

– أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية؛
– طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم : القيمة العادلة؛
– مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج او الإيرادات: تغير طرق المؤونات مثلا .
– إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة أي ممولة المحاسبة وFinanciarisation هذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية)؛
– إدراجه للاستثمارات المالية ضمن المثبتات، بينما كانت في السابق ضمن الحقوق؛
– التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

[1] المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم 2 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي**، ص2.

[2] بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، منشورات كليك، الجزائر، 2015، ص27 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يحتوى الإطار التصوري للنظام لمحاسبي المالي على مجموعة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومة المالية أثناء إعداد القوائم المالية، إضافة إلى المبادئ والاتفاقيات المحاسبية الواجب احترامها والتي تشكل في مجموعها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول العام، وتضمن كذلك مفاهيم لكل من الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات، وحدد مجموعة من القواعد التنظيمية للمحاسبة وسير الحسابات والتي يجب الالتزام بها ومراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا لهذا النظام.

المطلب الأول:الفرضيات والمبادئ النظام المحاسبي المالي

أورد النظام المحاسبي المالي ضمن إطاره التصوري جملة من الأسس و الاعتبارات المتمثلة في الفروض والمبادئ المحاسبية الواجب الالتزام بها عند مسك المحاسبة وفقا لهذا النظام، لتحقيق غرض القوائم المالية وتتلخص هذه الاعتبارات فيما يلي:

أولا: الفرضيات الأساسية في النظام المحاسبي المالي

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، يصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج هذه الأخيرة، أما من الناحية المحاسبية فهي تمثل أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.[1]

1. فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق المحاسبي (محاسبة التعهد أو الالتزام أو محاسبة الدورة):

هو أن يتم تسجيل مختلف المبادلات والأحداث على أساس الاستحقاق بمعنى لحظة وقوع هذه المعاملات أو الأحداث وليس عند دخول التدفقات النقدية المرتبطة بها.[2]

2. فرض الاستمرارية الاستغلال(النشاط):

تعد الكشوفات المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص 117.

[2] بلخير بكاري، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2016، ص14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النشاط في مستقبل قريب. وإذا لم يتم إعداد الكشوفات المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.[1]

" تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدودة و ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل دون نية التوقف أو التصفية".[2]

ثانيا : المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي:

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية.

1. مبدأ الدورة المحاسبية:

يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية، حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني للمؤسسة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة وكذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، إن مبدأ الفترة المحاسبية جاء نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات المالية وتقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها،[3]

وعادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N-01-01 كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف ل 31-12، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدينة، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية اقل أو أكثر من 12 شهرا.[4]

2. مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية :

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[5]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي رقم 08-156:المتضمن تطبيق أحكام** القانون **رقم07-11**، العدد:27، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2008، المادة رقم 07، ص 11.

[2] محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة: دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ط6، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص36.

[3] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120،190.

[4] مرزوقي مرزوقي ، حولي محمد، **واقع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي: المحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي:05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص3.

[5] عمار بن عيشي، **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، ديسمبر 2014، الجزائر، ص87.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مبدأ الوحدة المحاسبية:

"تكتشف من هذا المبدأ بان الوحدة المحاسبية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكيها، كما لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكيها، كل عملية تتم بين المؤسسة ومالكيها تعامل كأنها تمت مع الغير، كما أن الوحدة المحاسبية مالكة لموجداتها ومسؤولة عن التزاماتها تجاه الآخرين."[1]

3. مبدأ الأهمية النسبية:

إن هذا المبدأ يشكل حدا لشمولية المعلومات المحاسبية فإن الأهمية النسبية لمعلومة يتم إعدادها عندما يكون تركها أو عدم دقتها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير أنه لا يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.[2]

4. مبدأ الثبات أو الاتساق:

ينص هذا المبدأ على وجوب مواظبة (انتظام) المنشأة في تطبيق نفس السياسات والمبادئ المحاسبية عبر السنوات المالية وخلال كل سنة مما يتيح سلامة المقارنة وصحتها بين القوائم المالية عبر السنوات المختلفة. وعند إجراء مقارنة بين القوائم المالية لأكثر من منشأة يجب الانتباه إلى تطبيق هذا المبدأ حتى تكون المقارنة صحيحة وسليمة ذات معنى.[3]

5. مبدأ التكلفة التاريخية:

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية، وأحيانا يسمى مبدأ التكلفة الأصلية، المبدأ المقبول عموما والمطبق في الحياة العملية من قبل المحاسبين والمدققين. فهم يرون ان التكلفة التاريخية تمثل عادة أفضل قياس محاسبي للسلع والخدمات وباقي أصول المنشأة، بحيث يتم إعداد القوائم المالية وفق التكلفة الحقيقية. لذلك تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها (مراجعتها أو تدقيقها) وموضوعيتها، فالأسعار محددة ومعروفة عند حدوث الصفقات ومؤيدة بمستندات ووثائق (مثلا بالفواتير).[4]

6. مبدأ عدم المقاصة:

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس

---

[1] بن ربيع حنيفة، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**، ج 2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، ص18. بتصرف

[3] رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، ج 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 7، 2008، ص 47.

[4] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية**، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن،2009، ص ص 51، 52.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات بالتتابع أو على أساس صاف.[1]

7. مبدأ الوحدة النقدية (ثبات وحدة النقود):

يقوم هذا المبدأ على اعتبار وحدة القياس النقدية كالدينار أو الدولار أو غيره خير وسيلة لقياس النشاط المالي للمشروع وبالتالي إمكانية ترجمة عمليات المشروع إلى وحدات نقدية بما يسهل عملية تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلى أن ما يأخذ هذا المبدأ عدم إمكانية تسجيل بعض العمليات التي يصعب ترجمتها إلى وحدات قياس نقدية مثل كفاءة الإدارة، ملاءمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما يؤخذ عليه افتراض واستقرار وحدة القياس النقدي وتجاهله للعوامل الاقتصادية التي تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد كالتضخم مثلا وارتفاع الأسعار وغيرها.[2]

8. مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، العمليات ينبغي تسجيلها وتقديمها ضمن القوائم المالية وفقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، وليس فقط شكلها القانوني.[3]

9. مبدأ قاعدة الوحدة الاقتصادية:

يجب أن تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، تقوم المحاسبة المالية مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائه ومنتوجات وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميه، يجب ألا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها.[4]

10. مبدأ القيد المزدوج :

التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ "القيد المزدوج" بحيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.[5]

11. الصورة الصادقة:

يجب أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ ولقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية ونجاعة الكيان، ففي الحالة التي يتبن فيها

---

[1] بوزنان إبراهيم، مخلوف الطاهر، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص5.

[2] حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة، ط 4، عمان،2005، ص ص 26 ،27.

[3] بلخير بكاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:27، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم09، ص 12.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، **مرجع سبق ذكره**، المادة 16 ، ص4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملاحق القوائم المالية.[1]

الشكل رقم (01): المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

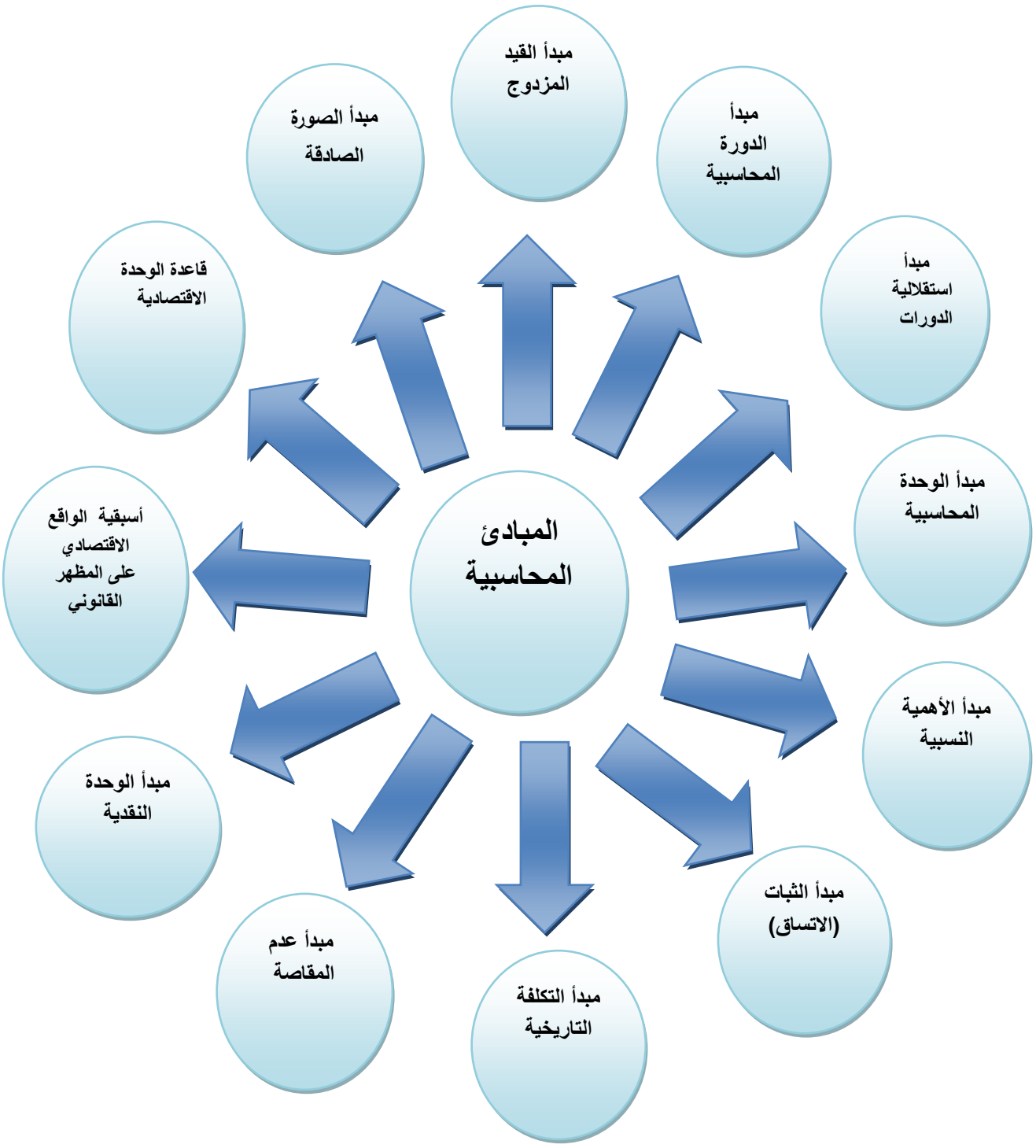

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:27، **مرجع سبق ذكره**، المادة رقم 19، ص13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، أي يجب أن تمتاز بالملائمة والدقة والوضوح وقابلية المقارنة وهي:

1. **الملائمة :**

خاصية الملائمة تقيس أو تعبر عن قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والمتعلق بالوحدة الاقتصادية المصدرة لهذه القوائم، ووفقا لهذه الناحية، فان المعلومات المحاسبية وعرضها، يجب أن تكون مستجيبة لاحتياجات المستخدمين له ذه القوائم،كما أن احد أهم الأهداف الأساسية للمحاسبة هو أن تكون المعلومات ملائمة، وان تخدم احتياجات المستخدمين للمعلومات مباشرة وبشكل شامل و جيد، ولتحقيق هدا الهدف، يفترض بالمحاسب أن يكون على معرفة كبيرة بحاجات المستخدمين من المعلومات، بالإضافة إلى فهم أوسع للأدوات والفنيات المستخدمة بواسطتهم لتحليل تلك المعلومات .

ومن البديهي أن يكون هناك ارتباط كبير بين توفر خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية المنشورة والنتائج المستخلصة للمحلل المالي، فكلما كانت المعلومات المحاسبية مدخلا ت التحليل المالي لها خاصية الملاءمة، كلما زادت درجة الاستفادة منها في عملية التحليل والوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.[1]

2. **المصداقية :**

تتمثل هذا الخاصية في انعدام الأخطاء المادية والتحريفات في الكشوف" القوائم المالي" وتتسم الحسابات بالمصداقية إذا عكست الواقع الاقتصادي للمؤسسة بدقة وإذا طغى الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني كانت المعلومة محايدة ودقيقة وشاملة.[2]

3. **القابلية للمقارنة:**

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبية، من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشاة وأداء المنشات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشاة نفسها بين الفترات الزمنية المختلفة.[3]

---

[1] محمد المبروك ابو زيد، **التحليل المالي: شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص96.

[2] سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ، في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية دراسة استبيا نية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2013-2014، ص25.

[3] سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الاشارة الى حالات التقارب مع الإطار الفكري IFRS/IAS**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي : 17-18جانفي 2010، ص 10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. القابلية للفهم:

إن قدرة المستخدم غلى فهم القوائم المالية المنشورة، يعتمد من ناحية جزئية على قدراته العلمية، ومن ناحية أخرى، على الطريقة والشكل الذي يتم به غرض القوائم المالية أن عرض القوائم المالية بشكل مبسط، وباستخدام مصطلحات مفهومة، سوف يساعد اكبر عدد ممكن من المستخدمين في قراءة وفهم القوائم المالية، وبتالي تحسين دورها في اتخاذ القرارات. ومن هنا يفهم أن احد الخصائص التي يجب أن تتوافر بالمعلومات المحاسبية هي أن تكون هذه المعلومات من حيث الإنتاج والمحتوى والصياغة والعرض بشكل يتلاءم مع مستوى الإلمام والفهم المفترض من جانب مستخدمي المعلومات.[1]

[1] محمد المبروك ابو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2):الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

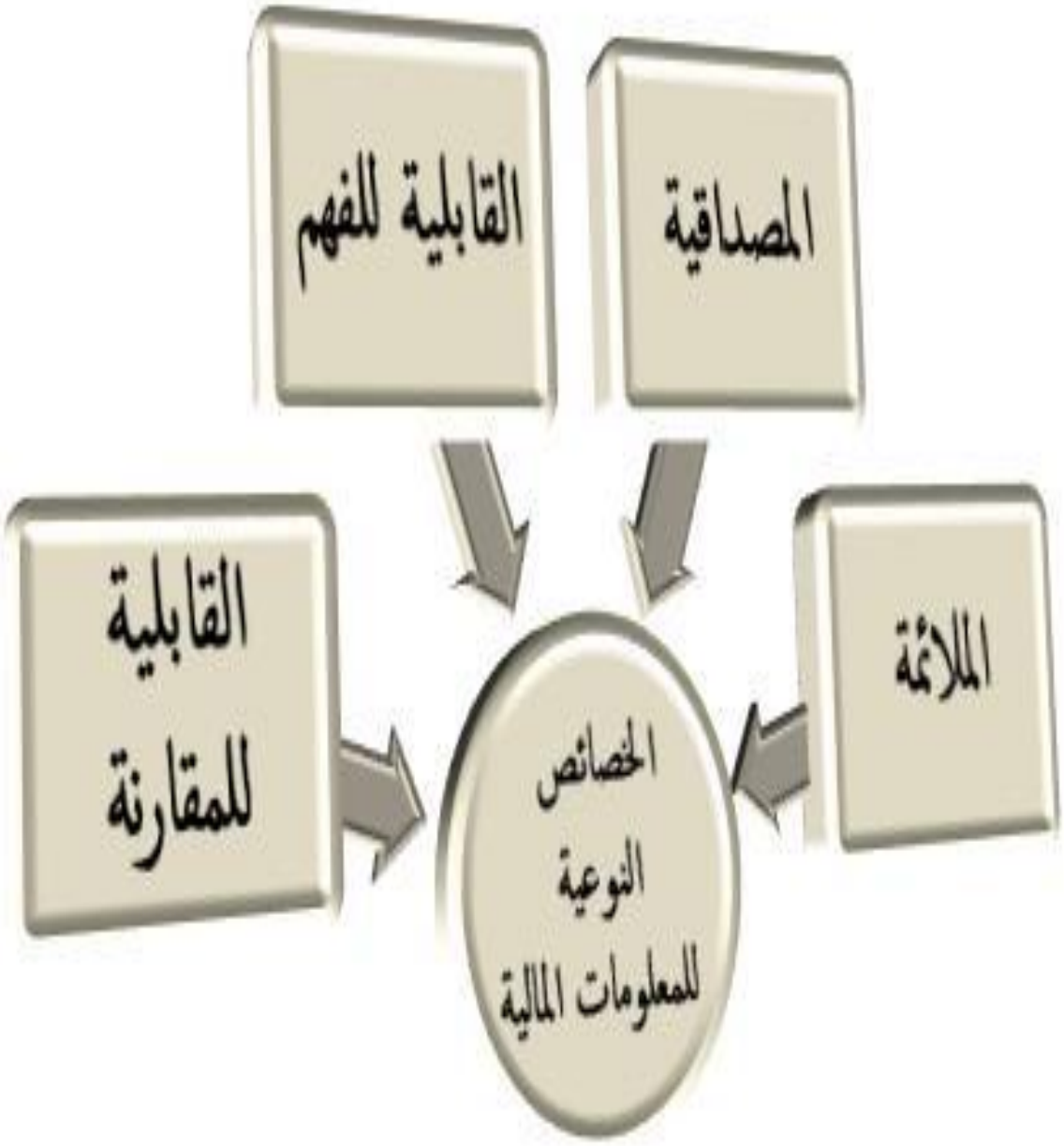

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على العناصر النظرية السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي

أولا:هيكل النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي الأبواب التالية[1]:

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والنواتج و إدراجها في الحسابات.
- مدونة الحسابات وسيرها.
- عرض القوائم المالية.
- المحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة.

والشكل الموالي يبين هيكل النظام المحاسبي المالي:

الشكل رقم(03): هيكل النظام المحاسبي المالي

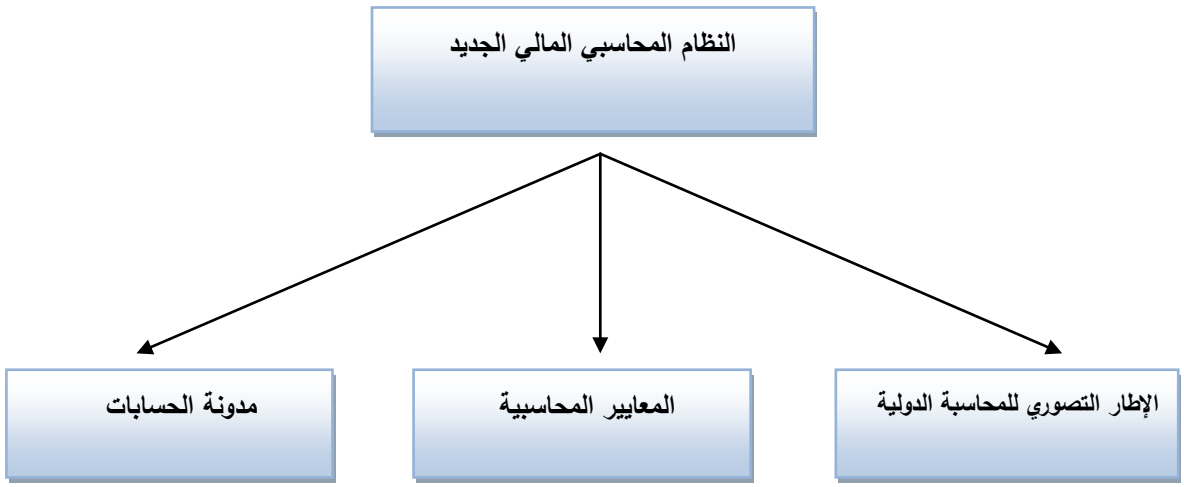

المصدر: محمد بوطلاعة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية: من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، الجزائر،2017،2018، ص 38.

[1] محمد بوطلاعة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية: من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، الجزائر، 2017،2018، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مكونات النظام المحاسبي المالي

تضمن القانون (07-11) السابق ذكره والمتضمن النظام المحاسبي المالي، مكونات هذه النظام والتي يمكن استعراضها باختصار:

1. التعاريف ومجال التطبيق

حيث تم تعريف النظام المحاسبي المالي، وتحديد الكيانات الملزمة بتطبيقه، مع إشارة إلى إمكانية مسك محاسبة مالية مبسطة للكيانات الصغيرة .

2. الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا أو مفاهيميا للمحاسبة المالية لأول مرة في الجزائر والذي يعد دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتفسيرها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات والأحداث غير معالجة بموجب معيار ،كما تم التأكيد على المبادئ المحاسبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، لعل أهمها: محاسبة التعهد وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، وتضمن كذلك معايير محاسبية ومدونة حسابات.[1]

3. تنظيم المحاسبة

النظام المحاسبي المالي لم يأتي بمبادئ وطرائق محاسبية جديدة وإنما بمنهجية تجعل المحاسبة أكثر تنظيما عما كانت عليه في الماضي وكذا تشغيل النظام المحاسبي بطريقة فعالة، حتى يمكن إنتاج قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية، ومن متطلبات تنظيم المحاسبة للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

- تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية؛
- تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج مع مراعاة التسلسل الزمني في عملية التسجيل؛
- تمسك المحاسبة يدويا عن طريق الإعلام الآلي؛[2]
- المحاسبة ينبغي ان يحترم فيها مبادئ الحيطة والحذر، الدقة والمصداقية والشفافية والإفصاح؛
- ينبغي ان يكون داخل المؤسسة دليل عمل للمراقبة والمراجعة الداخلية والخارجية؛[3]
- تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛
- تحول العمليات المدونة بالعملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية؛

---

[1] محمد بوطلاعة، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

[2] بورويسة سعاد، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 163.

[3] محمد عجيلة واخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي:05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الأعباء وعنصر من الإيرادات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات بالتتابع، أو على أساس صاف.
- يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.[1]

المطلب الثالث: الكشوفات المالية ومدونة الحسابات

أولا: الكشوفات المالية

فرض النظام المحاسبي المالي على الكيانات التي تندرج ضمن مجال تطبيقه إعداد قوائم مالية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتضمنت هذه القوائم: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة.

1. الميزانية :

النظام المحاسبي المالي يعرف الميزانية بأنها: "كشف إجمالي للأصول والخصوم الخارجية (الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للشركة عند تاريخ إقفال الحسابات".[2]

وتتشكل الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الدولي رقم (01) من الأصول والخصوم وحقوق الملكية[3]:

أ. **الأصول:** إن النظام المحاسبي المالي وباعتباره تبنى مفهوم المعايير فقد عرف الأصول بأنها: " الموارد التي تخضع لسيطرة الشركة نتيجة لأحداث ماضية، ويتوقع أن تتحصل منها على منافع اقتصادية مستقبلية".

وتصنف الأصول حسب وظيفتها ودرجة سيولتها إلى صنفين:

---

[1] بلخير بكاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الملحق رقم 03 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية2008**، العدد 19، تعريف رقم 10.

[3] مجيلي خليصة، **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017- 2018، ص ص72-74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **الأصول المتداولة (الجارية):** الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استخدامها خلال الدورة التشغيلية أو السنة المالية أيهما أطول، من التعريف نستنتج أن الأصل يصنف كأصل متداول إذا كان:

- يتوقع تحويله إلى نقدية خلال 12 شهرا؛
- يتوقع تحقيقه أو بيعه أو استهلاكه خلال دورة الاستغلال العادية للشركة والتي تمثل الفترة الممتدة من تاريخ اقتناء البضائع أو المواد الأولية وتحويلها إلى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقدا؛
- محتفظ به أساسا لأغراض المتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية؛
- النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهرا على الأقل.

❖ **الأصول غير الجارية (التثبيتات):** هي الأصول الموجهة لخدمة نشاط الشركة بصورة دائمة، وتشمل الأصول الملموسة، غير الملموسة، والأصول المالية طويلة الأجل وكل الأصول التي يتم اقتناؤها ليس لغرض إعادة بيعها أو تحويلها إلى نقدية خلال الفترة المحاسبية أو دورة التشغيل العادية للشركة، بل يتم اقتناؤها لاستخدامها في الأجل الطويل.

ب. الخصوم: عرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الخصوم بأنها: " الالتزامات الحالية للشركة، ناتجة عن أحداث سابقة ويتوقع أن ينتج عن تسويتها في المستقبل خروج موارد من الشركة تمثل منافع اقتصادية مستقبلية". وعليه يمكن القول أن الخصم يمثل دينا حاليا واجب الوفاء ولا يمكن تفاديه، تقوم الشركة بتسويته عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما.

وتصنف الخصوم بدورها حسب مصدرها ودرجة استحقاقها إلى:

❖ **الخصوم الجارية (المتداولة):** يتم تصنيف الخصم على أنه متداول في حالة توقع تسويته خلال دورة التشغيل العادية للشركة، ويكون ناشئا عن أغراض المتاجرة، وأن لا يكون للشركة حق غير مشروط بتأجيل سداده لأكثر من 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

❖ **الخصوم غير الجارية :** هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للشركة أو التي لا تستحق خلال 12 شهرا، أو تلك التي قد يكون للشركة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا، و تعبر كذلك عن الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال 12 شهرا، ويطلق عليها اسم الالتزامات طويلة الأجل.

ج. حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة): تمثل حقوق الملكية فائض أصول الشركة عن خصومها الجارية وغير الجارية، أي أنها تمثل المنافع المتبقية في أصول الشركة بعد طرح كافة التزاماتها. وبعبارة أخرى فإن حقوق الملكية تعبر عن الحق المتبقي للملاك بعد استيفاء حقوق الدائن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. حسابات النتائج (قائمة الدخل):

عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يؤخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو خسارة). [1]

و يتكون جدول حساب النتائج من عنصرين هما المنتجات (الإيرادات) والأعباء حيث [2] :

أ. **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيم والاحتياطات.

ب. الأعباء: تمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات والاحتياطات وخسارة القيمة.

وأشار النظام المحاسبي المالي إلى المعلومات الدنيا التي يجب ان يحتويها هذا الجدول و تتمثل في الأتي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها ،الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم التسديدات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3. جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

يعتبر من القوائم المالية المستحدثة في النظام المحاسبي المالي وأهمها، وذلك لأهمية المعلومات المدرجة فيه، فهو يقدم صورة واضحة لأصحاب المنشأة والأطراف المستفيدة الأخرى عن سيولة المؤسسة ومصدرها

---

[1] عبدالرزاق عريف، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص63.

[2] **نفس المرجع**، ص64.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومجال إنفاقها. والغرض منه هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي، القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدي.[1] حيث يتضمن جدول تدفقات الخزينة ما يلي[2] :

أ. **الأنشطة التشغيلية:** وهي تدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.

ب. الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء أو بيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى.

ج. الأنشطة التمويلية: وهي تدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم.

وهناك طريقتين مقبولتين لعرض جدول تدفقات الخزينة طريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية عن أنشطة الاستغلال (التشغيل) أما عرض التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل فيبقى ثابتا في كلتا الطريقتين.

4. جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية):

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، وأدنى المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تتعلق أساسا بالحركات المرتبطة بما يلي[3]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية أو تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة ضمن رؤوس الأموال؛
- الإرادات والتكاليف الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع – الانخفاض – التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

---

[1] عبد الكريم شناي، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة-عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 58.

[2] سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص158.

[3] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة:أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2013، ص58.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. ملحق الكشوف المالية:

يضم ملحق الكشوف المالية معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، وهي تخص النقاط التالية[1]:

– القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛

مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية؛

– المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة، والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها.

– المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وعلى العموم تنشأ الكشوف المالية نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة. ويتم جمع وتحليل وتفسير وتلخيص وهيكلة هذه المعلومات من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع. ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة ومدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة إنشاء إعلام مفصل. وكذلك وكذا التكاليف المكبدة سواء لإعداد ونشر المعلومة أو لاستعمالها.

وتضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، بعد تحديد بوضوح كل عنصر من عناصر الكشوف المالية، وإظهار بعض المعلومات بطريقة دقيقة كاسم الشركة والاسم التجاري والرقم التجاري وعنوان المقر... الخ.

ثانيا: مدونة الحسابات:

تعد كل مؤسسة مخطط حسابات واحدا على الأقل ملائما لهيكلها ونشاطها واحتياجاتها للمعلومات الخاصة بالتسيير، ويعتبر الحساب هو اصغر وحدة معتمدة لترتيب تسجيل الحركات المحاسبية، كما تجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى الصنف (المجموعة)، بحيث توجد فئتان من صنف الحسابات[2]:

– أصناف حسابات الوضعية (الميزانية)؛

– أصناف حسابات التسيير (النتائج)؛

وينقسم كل صنف إلى حسابات تعرف بإعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقسيم عشري.

جاءت مدونة الحسابات بسبعة أصناف هي:

– الصنف الأول : حساب رؤوس الأموال.

---

[1] **نفس المرجع**، ص ص 58،59.

[2] مسعود صديقي، **فاعلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011 ، ص ص 13،14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات.
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ.
- الصنف الرابع: حسابات الغير.
- الصنف الخامس: الحسابات المرتوجات.

يخضع تحديد أرقام الحسابات إلى مجوعة من المحددات التنظيمية كتجانس حسابات الصنف ومراعاة التبويب في العرض، إلا أن تبويب هذه الحسابات في النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير جدا مع ما هي عليه في المخطط العام الفرنسي PCG ، وفي هذا الإطار تم ملاحظة ما يلي:

- الاهتمام بالحسابات المالية رغم قلة استخدامها في المؤسسات الجزائرية؛
- عدم التمييز بين ما بين طويل ومتوسط الأجل للعناصر موضوع المعالجة؛
- عدم التمييز ما بين مختلف التثبيتات العينية؛
- ضم حسابات الغير في صنف واحد رغم اختلاف التجانس وبالتالي المعالجة الحاسبية؛
- صعوبة معالجة الضرائب المؤجلة لاعتبارات التعديل المتواني في النظام الضريبي؛
- صعوبة قياس التثبيتات المعنوية واهتلاكها؛
- صعوبة تحديد الخدمات قيد الإنتاج؛
- غموض بعض الحسابات؛
- صعوبات مرتبطة بالمعالجة المحاسبية لبعض القضايا المرتبطة بسنوات ماضية؛
- صعوبة قياس بعض القضايا المرتبطة ببيئة المؤسسة كالتضخم، أعباء بيئية غير منظورة حالا...الخ؛

هذه الملاحظات والمشاكل وغيرها تدعو هيئات الإشراف على المحاسبة في الجزائر على العمل على إيضاحها من خلال اجتهادات ومراجعات قانونية وتنظيمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي خطوة مهمة لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة المحاسبية الدولية، إلى أن للبيئة الجزائرية خصوصيات لم ترتقي بعد إلى استيعاب متطلبات تطبيق مضامين النظام المحاسبي المالي. من خلال هذا المبحث سيتم تقديم متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي وواقع تطبيقه الذي لا يزال يشوبه العديد من الصعوبات تحول هدون التطبيق الفعال للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في الجزائر.

المطلب الأول: شروط نجاح تطبيق النظام المحاسبي

من اجل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام، منها ما يأتي[1]:

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هـ ذا النظام والتعرف على مختلف معالمه؛
- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات؛
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية؛
- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسيرية المرتبطة بهذا النظام؛
- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والاكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد؛
- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة وتشجيع الكتابات في هـ ذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا؛
- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هـ ذا النظام؛
- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

[1] احمد طرطار وعبد العالي منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص-22-24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات حول المواضيع التي تهم الساحة الاقتصادية.

المطلب الثاني: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن المؤسسات الوطنية الجزائرية بوجه خاص والاقتصاد الوطني بوجه عام يعيش واقعا ربما يكون عائق أمام النظام المحاسبي الجديد الذي هو في حيز التفنيد، ومن الصعوبات والمشاكل التي واجهت تطبيق هذا النظام يمكن تلخيصها في العناصر التالية[1]:

- أن النظام القديم تأصل وتجدر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء الاكادميين لأكثر من ثلاث عقود من الزمن، وبالتالي من الصعب التخلي عنه؛
- تدرب المحاسبون والخبراء على المخطط المحاسبي الوطني لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من جيل كامل (مند 1976) فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد وخاصة انه تم تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداءا من 2010/01/01 ويتم إلغاء أحكام القانون 75-35 كما أن الأهداف المحاسبية للنظام الحالي راسخة في دهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من اجل تغييرها؛
- غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي سوف ينجم مشاكل كبيرة في التسيير؛[2]
- سرعة تبني المعايير والإلزام بتطبيقها دون إعطاء فرصة زمنية مناسبة وتهيئة البنية التحتية لجميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية والاقتصادية، وهذا ناتج عن[3]:
  - ✓ عدم جاهزية البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية حيث إنها تطبق نظام قديم على مضي ما يقارب 35 عام، وعملية إعادة هيكلة البنية يحتاج إلى وقت ليس بالقليل، كما ان ضعف الإدارات المالية والمحاسبية على مستوى المؤسسات الجزائرية، والتي تعد ركيزة البنية التحتية ساهم في عدم إمكانية تطبيق هذا النظام بالصورة اللازمة، لذا وجب إعادة تهيئة هذه الإدارات.

---

[1] ايت محمد مراد، ابحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وأهداف)**، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري واليات تطبيقه تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13 -14- 15 اكتوبر 2009، ص 08.

[2] احمد طرطار وعبد العالي منصر، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

[3] ظاهر شاهر القشي، **واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية**، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وادي سوف، العدد السادس، جوان، 2014، ص 28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ ضعف الاستعداد اللازم من المؤسسات للتطبيق المباشر، فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام، بسبب غياب الوعي الفكري المحاسبي لدى معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة، إذ أن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفق لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري؛[1]
- عدم ملاءمة النظام المحاسبي المالي مع متطلبات فروع القانون الجزائري الأخرى كالقانون التجاري والقوانين الجبائية والضريبية، حيث لوحظ تباعد كبير وعدم انسجام بين هذه القوانين؛
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالشفافية والمصداقية؛
- نقص التأهيل والتكوين قبل بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي وعدم وضع برامج طويلة ومتوسطة المدى ،حيث أشار الرئيس السابق للمصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين انه من مجوع أكثر من 600.0000 ممارس لمهنة المحاسبة على المستوى الوطني نجد85.000 فقط قادرين على اعتماد النظام المحاسبي المالي في 1جانفي 2010، منهم 75.000 تم تكوينه من طرف المصف والباقي من الجهات الأخرى؛[2]
- عدم كفاية وملاءمة تطبيق النظام المحاسبي المالي ميدانيا من خلال[3]:
  - ✓ عملية الانتقال سنة 2010 من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي كانت محدودة، لغالبية المؤسسات الجزائرية ،حيث كانت عبارة عن ترجمة حرفية للحسابات، ناهيك عن الأخطاء الواردة أصلا من طرف وزارة المالية ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة، وذلك في التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009، والمتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، حيث وردت فيها العديد من الأخطاء مما جعل عملية الانتقال صعبة، وخاطئة في غالب الأحيان.
  - ✓ عدم تطبيق مجموعة أو جزء من المعايير والأحكام المتعلقة بالنظام لحد الآن، من طرف مجموعة كبيرة من المؤسسات، مثل :
    - عدم إعداد الملحق لحد الآن؛
    - عدم العمل بعقود التأجير التمويلي بسبب أن المصالح الضريبية لا تعترف بهذا النوع من العقود؛

---

[1] مراد ايت محمد وآخرون، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات** ، بحث مقدم للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل اداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014، ص563.

[2] **نفس المرجع**، ص565.

[3] Djelloul Boubir,**les provisions comptables en SCF-IFRS** ,sarl laser plus , Alger ,2015, pp.18-19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الضرائب المؤجلة؛

✓ عدم تحديث النظام المحاسبي المالي منذ ظهوره رغم التعديلات الكثيرة التي حدثت سواء على المستوى المعايير الدولية للمحاسبة، أو على الاقتصاد الجزائري وما صاحبه من تغييرات على مستوى بعض القوانين.

المطلب الثالث: الحلول لتجاوز صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

من اجل تجاوز الصعوبات والمعوقات أعلاه، يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات والتي نراها في نظرنا لنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي نلخصها في النقاط التالية[1]:

- المرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي والإدخال التدريجي للنظام الجديد، هذه المراحل تقوم بتحديدها الجهات المعنية، حيث انه عند تطبيق النظام لأول مرة يجب ضمان أن إعداد القوائم المالية سوف يتم كما لو كان النظام مطبق دائما؛
- توضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال العديد من المنتديات والملتقيات؛
- تحديث الأطر التشريعية من خلال إعادة النظر في القوانين المرتبطة بالنظام المحاسبي المالي مثل القانون التجاري وقانون الضرائب لتتلاءم متطلبات تطبيقه؛
- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين له ذا النظام المحاسبي الجديد والانطلاق في تكوين وتاطير الطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية؛
- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف تطوير النظام المحاسبي؛
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شان الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة؛
- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لان معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتمهل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات؛
- الانخراط في برامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين.

[1] ياسر احمد السيد، **أهمية تطوير المعايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، 18 و19ماي 2010، ص 12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين إن عملية تبني النظام المحاسبي في الجزائر جاءت نتيجة عدة عوامل أهمها ضرورة مسايرة العولمة الاقتصادية والمالية، ومن اوجه قصور المخطط المحاسبي الوطني، فتم إعداد النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية حيث تبني الجزائر لهذه المعايير يعتبر خطوة هامة وعملاقة للتكييف مع متطلبات الاقتصادية والمالية الجديدة.

هذا ما يؤدي إلى تطوير الممارسات المحاسبية وكذا مواكبة التطورات الحاصلة في العالم، وهو ما ينعكس ايجابيا على الممارسات المحاسبية، فهو يعبر أيضا عن قمة النضوج القانوني للمعالجة المحاسبية في الجزائر ومع دخوله حيز التنفيذ في 1 جانفي 2010 أصبح تأهيله يفرض نفسه من اجل تحسين العمل المحاسبي، وليس بمجرد تحويل أرقام حسابات من المخطط قديم إلى أرقام حسابات ضمن جديد، وإنما محاولة تطبيق المعايير التي جاء بها وفقا لخصوصيات البيئة وواقع الاقتصاد الجزائري .

وفي الأخير بما أن محتوى هذا النظام المحاسبي المالي هو ثمين وعامل الوقت هو كفيل بالحكم على مدى جدارته ونجاعته، كما يهدف إلى تلبيه حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية ومحاسبية أكثر شفافية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــــفصل الثانـــــي:

دور النظام المحاسبي المالي في تحسين وظيفة التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

تطورت وظيفة الإدارة المالية واتسعت أهدافها باتساع النشاط الاقتصادي والتكنولوجي حيث تعتبر الإدارة المالية الدعامة الأساسية في المؤسسات الاقتصادية، وأصبحت تحتل مكانة هامة في الهيكل التنظيمي الإداري للمؤسسة، فهي المجال الذي يتم فيه اتخاذ القرارات، وكذا السياسات المالية المتعلقة بكل ما يخص المؤسسة بحيث تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة وتستخدم التخطيط والتنظيم والرقابة، وتوزيع الأموال والمسؤوليات للمؤسسة، كما تعتمد كذلك على عدة وسائل من تقنيات التسيير خاصة التحليل المالي الذي يعد من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية (التسيير المالي) ، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ، ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذا الفصل، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مدخل للإدارة المالية.

المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مدخل للإدارة المالية

تطورت وظيفة الإدارة المالية واتسعت أهدافها باتساع النشاط الاقتصادي والتكنولوجي بحيث أصبحت و ظيفة الإدارة المالية وسيلة أساسية في تحقيق أهداف المشاريع من خلال أدوات ووسائل التحليل التي تستخدمها في تحويل البيانات إلى معلومات وتوفير البدائل بشكل علمي للوصول إلى تحقيق أهداف وتنفيذ خطط المشروع، كما أن المفاهيم والأساسية والنظرية التي تقوم عليها الإدارة المالية تعد الوسيلة الأساسية لتوضيح القواعد التي يجب أن يستخدمها المشروع للعمل علي تحقيق أهدافه، فالمشروع الاقتصاد هو بمثابة خلية في جسم الاقتصاد القومي وان نجاح واستمرار هذا المشروع لابد وان تحكمه قواعد وأسس نظرية تكون أساس علمي وعملي تستخدم في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة علي مستوي المشروع أو علي مستوي الاقتصاد القومي بشكل عام.

المطلب الأول: تطور التاريخي للإدارة المالية

أولا: التطور التاريخي للإدارة المالية

تطورت الإدارة المالية منذ نشوئها وحتى الآن عبر مراحل يمكن إيجازها بما يلي[1]:

- **المرحلة الأولى:** (مرحلة ما قبل الثورة الصناعية) وهي المرحلة التي ركزت في القرن التاسع عشر حيث كانت فيها الإدارة المالية فرعا من فروع الاقتصاد وكانت التقارير المالية تعد من قبل المحاسبة المالية وهي أشبه ما تكون عقيمة نظرا لعدم احتوائها على معلومات تحليلية متنوعة.
- **المرحلة الثانية:** (مرحلة بداية القرن العشرين) حيث تركز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على كيفية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية بعد إن تحولت الشركات من فرد إلى شركات أشخاص ثم إلى شركات مساهمة أو شركات أموال إبان الثورة الصناعية و ظهور التكنولوجيا والمنشآت الصناعية الكبيرة اذ أن الإدارة المالية في هذه المرحلة ركزت على جمع الأموال واستثمارها وخدمة التطور والتنمية في المنشآت والاستفادة أقصى ما يمكن من مفهوم الإنتاج الواسع.
- **المرحلة الثالثة:** (مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين) لقد انصب اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على وسائل ضمان حقوق المنش أة والمتعاملين معها وهنا برزت سيطرة الناحية القانونية على إدارة المشاريع في هذه المرحلة وزاد الاهتمام بالقوائم المالية ونشر البيانات والهيكل المالي أو التمويلي بسبب فشل الكثير من المشاريع وتصفيتها خلال الأزمات الاقتصادية ولذلك تركز اهتمام الإدارة المالية على النواحي القانونية في هذه المرحلة وحماية حقوق المساهمين في الشركات بسبب انحلالها وتصفيتها خلال الأزمات الاقتصادية ابتداء من الأزمة الاقتصادية عام 1929 وانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1939.

[1] عبد الستار الصياح، سعود العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية**، دار وائل للنشر، ط4، الأردن، عمان، 2010، ص ص18-21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المرحلة الرابعة :** (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والامتداد حتى عقد الخمسينات) لقد زاد اهتمام الإدارة المالية بالنواحي التحليلية للقوائم المالية ودراسة الهياكل التمويلية العامة بغية استخدام أساليب التخطيط المالي والرقابة لمساعدة الإدارة للنهوض بمهامها وذلك لندرة العناصر المالية أو الأموال من جهة والحاجة المتزايدة للدخول في مختلف الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.
- **المرحلة الخامسة:** (مرحلة الستينات) برز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة بالتخطيط للاستثمارات طويلة الأجل وإعداد الموازنات التقديرية وذلك من خلال إعداد سلسلة من الموازنات التخطيطية للمبيعات والإنتاج والتكاليف بغية تعزيز القوائم المالية الفعلية والتقديرية وتعديل الأسعار وزيادة الإنتاجية والربحية ، وقد استخدمت في هذه المرحلة أساليب بحوث العمليات والطرق الرياضية والإحصائية لغرض الحصول على معلومات أكثر دقة وواقعية تستخدم في صنع القرارات الإدارية.
- **المرحلة السادسة :** (مرحلة السبعينات) تركز الاهتمام في الإدارة المالية على دراسة كلفة رأس المال وتنويع المحفظة المالية (ملف خاص بالأسهم والسندات) فضلا عن إدخال عنصر التضخيم في إعداد القوائم المالية والتحليل المالي.
- **المرحلة السابعة:** (مرحلة الثمانينات) تميزت هذه المرحلة بصناعة المعلومات خدمة للقرارات الإدارية وقد ظهرت مدرسة جديدة ترى أن نظم المعلومات الاقتصادية تعد التعبير الحقيقي عن الإدارة المالية ، ولقد أصبحت المعلومات التي تقدمها الإدارة المالية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي حالها حال أي سلعة أخرى تباع وتشترى حيث تقوم أجهزة متخصصة في المعالجات المالية بصناعة القرارات سواء كانت ذات طبيعة مشتركة و أخذت هذه الأجهزة تتعامل مع ه ذه القرارات بالتصرف بها في البيع إلى الأطراف المستفيدة منها وبتعبير آخر هنالك نماذج معدة بطرق رياضية ومبرمجة على الحاسبات الالكترونية جاهزة لكي تباع ومن ثم تستخدم من قبل الشركات التي تعاني من صعوبات في الإدارة المالية أو الاقتصادية أو نواحي أخرى من نشاطاتها.
- **المرحلة الثامنة:** (عام1985) أخذت الإدارة الإستراتجية تلعب دورا مهما في الشركات وأصبحت الإدارة المالية إحدى الاستراتجيات الوظيفية في الشركة.
- **المرحلة التاسعة:** (عام1990 وحتى يومنا هذا) أخذت المالية الدولية دورا مهما حيث أصبح التركيز على نقل الأموال عبر الدول والاستثمار العالمي بسبب كسر الحواجز بين دول العالم حيث أصبح العالم سوق واحدة مما أدى إلى ظهور العولمة، واقتصاد السوق، والخصخصة، والاتفاقات الدولية التي يرعاها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويتوقع في العشرين سنة القادمة أن يتم التركيز على التغير في البيئة واثر ذلك على أداء وكفاءة الإدارة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة القول من كل ما تقدم أن المرحلة الأولى التي جاءت قبل الثورة الصناعية كانت فيها الإدارة المالية فرعا من فروع الاقتصاد والمرحلة الثانية التي تركزت في بداية القرن العشرين كانت الادارة المالية تهتم بتجميع الموارد المالية ، والمرحلة الثالثة التي امتدت في الثلاثينات كانت مهمة الادارة المالية البحث عن وسائل لغرض ضمان حقوق المنشأة والعاملين أو المتعاملين معها. والمرحلة الرابعة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية كانت مهمة الإدارة المالية تتركز في تحليل القوائم المالية ، والمرحلة الخامسة هي مرحلة الستينات فكانت و ظيفة الإدارة المالية التخطيط للاستثمارات طويلة الأجل ، والمرحلة السادسة هي فترة السبعينات وتركزت مهمة الإدارة المالية على مفهوم كلفة رأس المال والتنويع بالمحفظة المالية ، أما المرحلة السابعة والتي كانت خلال الثمانينات فتركزت الوظيفة المالية على كيفية صناعة المعلومات ، أما في المرحلة الثامنة فيبرز دور الإدارة بالاستراتجيات، وتلعب الإدارة المالية الدولية دورا مهما في المرحلة الأخيرة.

ثانيا: تعريف الإدارة المالية

هناك تعريفات عديدة للإدارة المالية، ورغم اختلافها الظاهري لكنها تتفق في المضمون، ومن أهم هـ ذهـ التعريفات[1]:

التعريف الأول: هي الوظيفة أو الأنشطة المختصة بقرارات التمويل والاستثمار ومقسوم الأرباح ، ومن الواضح أن هذا التعريف يعتمد مدخل القرارات المالية الرئيسية بالمنشأة وأهمها:

- **التمويل:** ويقصد به توفير الم نشأة وتجهيزها بالمصادر المالية بنوعيها الممتلكة (رأس المال المدفوع) والمقترضة (الاقتراض بشكل مباشر وغير مباشر)، فالاقتراض المباشر يكون عادة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أما الاقتراض الغير مباشر فيكون من خلال إصدار السندات ، ومن المعلوم أن قرارات التمويل يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار حجم الموال، كلفتها والمخاطر المترتبة عليها.
- **الاستثمار:** ويقصد به اتخاذ القرارات التي تتضمن توظيف الأموال في الموجودات المختلفة بنوعيها المتداولة والموجودات الثابتة أخذين بنظر الاعتبار بعدين رئيسيين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وهما العائد والمخاطرة.
- **مقسوم الأرباح:** ويقصد به اتخاذ قرار بتوزيع جزء أو كل الأرباح الصافية التي تحققها المنش أة وتعتبر من القرارات المهمة لأن توزيع جميع الأرباح المتحققة للمنشأة سوف يرفع سعر السهم السوقي للمنشأة في الأمد القصير ولكن ذلك سوف يؤثر على قدرة المنش أة على النمو بالمستقبل وخصوصا بالأمد البعيد. كما أن احتجاز جميع الأرباح سوف يزيد من قدرة المنش أة في التوسع والنمو المستقبلي ولكن ذلك لا يرضي عادة حملة الأسهم العادية (المالكين) في الأمد القصير ، ولذلك يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح بعد دراسة متأنية وتحليل تأثيره على سعر سهم الشركة في السوق المالي.

[1] اسعد حميد العالي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، عمان، 2009، ص ص18،19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الثاني: يؤكد على وظائف المدير المالي، ذلك أن المدير المالي هو المسؤول عن اتخاذ قرارات تتعلق بكيفية استثمار أموال الشركة لغرض توسيع أعمالها، ومسؤول أيضا عن تحديد كيفية الحصول على هذه الأموال، فالإدارة المالية وفقا له ذا التعريف هي: تخطيط الحصول على الأموال، وتوظيفها، وتنظيم أنشطتها المختلفة وتحفيز العاملين ماليا وممارسة الرقابة على الأداء المالي للشركة، أن الجهود المنظمة التي يتخذها المدير الملي في اتخاذ القرارات المالية في الشركة يطلق عليها الإدارة المالية أو المالية الإدارية.

التعريف الثالث: فيؤكد على طبيعة الأنشطة والعمليات والجهود التي تبدل في هذه الإدارة المهمة، لذلك تعرف على أنها الوظيفة التي تنطوي (تتضمن) على التنبؤ والتخطيط المالي وإعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالتمويل والاستثمار والرقابة المالية فضلا عن التفاعل مع الأسواق المالية التي تتكون من الأسواق النقدية وأسواق رأس المال.

كما يمكن إعطاء تعريف شامل الإدارة المالية أنها:

"عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول علي الأموال بالشكل الأمثل وهي أيضا تقوم بدور واسع بالتخطيط المالي و إدارة الموجودات لتحقيق أقصي الأرباح مقابل تحمل الخطر".

ثالثا:أهداف الإدارة المالية:

بشكل عام فان هدف الإدارة المالية هو تحقيق هداف المالكين والتي تتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمشروع والثروة وتعظيم الربحية والعائد الاجتماعي، وبذلك فان الأهداف الحقيقية للإدارة المالية تعد أهداف شاملة تظم تعظيم ثروة المالكين، أي تعظيم قيمة المشروع بالإضافة إلى الربحية وتحقيق العائد الاجتماعي وفي ضوء ذلك فان الإدارة المالية تسعى إلى تحقيق أهداف المشروع وفقا للمنظور الشامل، وهو دراسة كل هدف من خلال النتائج التي يحصل عليها المشروع ككل حاليا وفي المستقبل، وهذه الأهداف هي[1]:

- **هدف الربحية:** وهو مقدار العائد المتحقق والذي يحصل عليها المشروع نتيجة تشغيل الأموال في المجال الاستثماري. ويعد إحدى المؤشرات المهمة للحكم على كفاءة المشروع وقدرته على الاستمرار. ويمكن قياس قدرة المشروع على توليد الربح من خلال معرفة القدرة الايرادية الناجمة عن التدفقات النقدية من أنشطة المشروع التشغيلية، وتعتمد القدرة الايرادية لأي مشروع على عنصرين:
  - ✓ **العنصر الأول تحقيق هامش الربح:** الذي هو النسبة بين صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وصافي المبيعات، وقياس معدل دوران الأصول الذي هو النسبة بين صافي المبيعات وإجمالي الأصول المستخدمة في الإنتاج. وهذا يعني أن القدرة الايرادية للمشروع تعتمد على صافي الربح التشغيلي وصافي المبيعات والاصول.

[1] محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 45-50.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **العنصر الثاني هو معدل العائد على الاستثمار:** الذي يحسب من خلال استخراج نسبة صافي الربح التشغيلي قبل الضرائب على مجموع الأموال المستثمرة ، وهو مؤشر يقيس مقدرة المشروع في تحقيق الأرباح سواء من تشغيل المشروع أو من مصادره الأخرى غير التشغيلية.

– **هدف تحقيق السيولة الملائمة:** السيولة تعني قدرة المشروع على توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر، ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحصول على الإيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع ، وتختلف مصادر الإيرادات المولدة للسيولة وبصفة عامة قد تتكون ه ذه الإيرادات من تحويل المخزون إلى مبيعات وتحصيل الذمم المالية ومن مصادر عديدة أخرى بهدف تعزيز ثقة الآخرين بإمكانية المشروع على التسديد في الوقت الملائم، إذ أن الحكم على درجة سيولة الأصل تكون من خلال الوقت اللازم له ذا الأصل لكي يتحول غالى نقد سائل دون أية خسارة أو أية تكاليف إضافية.

والسيولة التامة تولد عنصر الأمان والحماية للمشروع وتبعده عن خطر التوقف عن الدفع والإفلاس وتعزز ثقة المتعاملين معه سواء كانوا عملاء أو ممولين، وتجنب المشروع تحمل تكاليف إضافية نتيجة الاضطرار إلى تسييل بعض الأصول بصورة سريعة.

– **هدف تعظيم الثروة:** أي تعظيم القيمة الحالية للمشروع وقيمته في السوق المالي، وهي إستراتجية بعيدة تعمل على تعظيم القيمة الحالية للمشروع واستمرار نشاطه ، ويعد معيارا للأداء ومقياس لكفاءة الإدارة ، كما أن هذا الهدف يكمل هدف تعظيم الربحية لأنه ي أخذ في الاعتبار التدفقات النقدية ودقة تقديراتها والفترة الزمنية له ذه التدفقات، ويعد معيارا مهما لقياس كفاءة القرارات المتخذة ونتائجها لعدم اهتمامها الكبير بالأرباح المحاسبية فقط وتجنبه اختيار أو احتساب الأرباح ونسبتها.

ويركز على التدفقات النقدية واستخدام أدوات القيمة الحالية الصافية كوسيلة لاحتساب هذه التدفقات بالإضافة إلى حساب كمية العوائد النقدية ودرجة الخطر اللازمة والقيمة الزمنية للنقود.

المطلب الثاني : وظائف الإدارة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المشروع حيث لا يستطيع المشروع أن يقوم بوظائفه من شراء وإنتاج وتوزيع وغيرها من الوظائف بمعزل عن الوظيفة المالية، حيث أن القيام بتلك الوظائف يحتاج إلى مال، وأن أي قرار في المشروع هو في احد جوانبه قرار مالي، لذلك يستحيل النظر إلى الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع بدون أخذ في الاعتبار الجانب المالي فيها ، وحيث أن الأمور المالية من اختصاص الإدارة المالية لدلك نجد التداخل المستمر بين الوظيفة المالية ووظائف المشروع الأخرى، ويمكن إجمال وظائف الإدارة المالية في الوظائف الآتية[1]:

[1] محمد الطيب، محمد عبيدات، **الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص ص 21-24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التخطيط المالي؛
- الرقابة المالية؛
- الحصول على الأموال من مصادرها بأفضل شروط؛
- استثمار الأموال بما يعود على المشروع بأكبر العوائد وبأقل الأخطار؛
- مواجهة بعض المشاكل الخاصة غير المتكررة مثل الاندماج.

1. **التخطيط المالي:** يعرف هنري فايول التخطيط بأنه "يشمل التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد له ذا المستقبل" ويبين نيومان أن التخطيط هو اتخاذ قرار مسبق لما يراد عمله ، لذلك فان الخطة هي طريق مرسوم لفعل يراد القيام به .

والتخطيط المالي هو نوع من أنواع التخطيط يركز على الأموال، فهو يساعد في الإعداد للمستقبل حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف التشغيلية والمصاريف الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل حيث يقوم بتخطيط الاحتياجات المالية للمنش أة سواء كانت ه ذه الاحتياجات قصيرة المدى أو طويلة المدى.

ويجب على المدير المالي أن يأخذ في الاعتبار صعوبة التنبؤ بالمستقبل وب أن خططه تقوم على معلومات غير كاملة أو أكيدة، وهذا لا ينعي استبعاد التخطيط جانبا، بل يتطلب المدير المالي ضرورة وضع الخطط التي تتمتع بمرونة كافية تجعلها قادرة على التمشي مع الظروف الغير متوقعة.

2. **الرقابة المالية:** تتألف وظيفة الرقابة من تقييم أداء المنشاة بمقارنته بالخطط الموضوعة لغرض اكتشاف الانحرافات وتصحيح انحراف الأداء عن الخطط الموضوعة أو تصحيح وتعديل الخطط نفسها ثم متابعة التصحيح للتأكد من تنفيذه.

ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم ن ظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعة وبواسطة تقارير الادعاء يمكنه اكتشاف الانحرافات، ويستلزم هذا الاكتشاف البحث عن أسباب حدوث هذه الانحرافات.

وعادة تكون الرقابة المالية مسؤولية المراقب المالي اليد عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات، وفي معظم المشاريع يكون مسؤولا تمام المدير العام ومجلس الإدارة كالمدير المالي.

3. **الحصول على الأموال:** بعد قيام المدير المالي بأعداد الخطط المالية والحصول على الأموال من مصادرها عليه أن يتأكد أن هذه الأموال تستخدم بحكمة وتستخدم استخداما اقتصاديا داخل المنشأة، كما أن عليه أن يتأكد أن ه ذا الاستخدام يؤدي إلى الحصول على اكبر العوائد للمنش أة وذلك من استثمار الأموال في الصول المختلفة، حيث أن كل أصل من الأصول الثابتة والمتداولة يمثل استمرار للأموال ومن المهم جدا أن تتمكن المنشأة بمرور الوقت من الحصول على أموالها التي استثمرتها في ه ذه الأصول، فهي تحتاج هذه الأموال لسداد التزاماتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **مقابلة مشاكل خاصة:** إن الوظائف الأربعة السابقة هي وظائف دورية ودائمة للإدارة المالية والمدير المالي، ولكن قد تواجه المدير المالي من وقت لآخر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال حياة المشروع ، وهذه المشاكل قد تتعلق بتقويم المنشأة كاملة أو تقويم جزء من أصولها ويتم ذلك عادة عند تجميع عنصرين أو أكثر في مشروع واحد، ويتخذ ذلك إحدى الصورتين الآتيتين:

- **الانضمام:** حيث تنضم المنشأة لأخرى فتفقد الأولى شخصيتها ووجودها وتضم أصولها جميعا أو جزء منها إلى الأخرى، فتحتوي المنشأة الثانية المنشأة الأولى.
- **الاندماج:** وفي هذه الحالة تندمج منشأتان أو أكثر مع بعضها حيث تفقد جميع هذهالمنشآت شخصيتها وتظهر بدلا منها منشأة وتؤول إلى هذه المنشأة أصول وخصوم المنشآت المنتهية جميعا أو جزء منها.

ومن المشاكل التي تواجه المدير المالي أيضا عمليات التوسع في إنتاج سلع معينة أو إنتاج سلع جديدة وكذلك عمليات الانكماش.

المطلب الثالث:المكونات الرئيسية للإدارة المالية و مجالاتها

في هذا المطلب سيتم التطرق إلي كل من المكونات الرئيسية للإدارة المالية و مجالاتها.

أولا:المكونات الرئيسية للإدارة المالية

يمكن تقسيم المكونات الرئيسية للمالية إلى جزئيين رئيسيين هما الخدمات المالية والإدارة المالية[1]:

1. **الخدمات المالية:** هي ذلك الجزء الذي يهتم بتصميم وتوصيل الخدمة والنصيحة المالية إلى الأفراد والشركات والحكومات ، وتتضمن العديد من فرص العمل في البنوك، والمؤسسات المالية، والمالية الشخصية، وشركات التامين.
2. **الإدارة المالية:** وتهتم بواجبات المدير المالي في شركات الأعمال ، حيث يقوم المدراء الماليون بإدارة الشؤون المالية لأي نوع من الشركات سواء كانت هذه الشركات مالية أو غير مالية،خاصة أو مساهمة عامة، كبيرة أو صغيرة، تهدف إلى الربح أو لا تهدف إلى الربح ، كما يقوموا بأداء العديد من المهام المالية مثل التخطيط، والحصول على الأموال لتمويل مصاريف الشركة التشغيلية، وتقديم المشاريع الرأسمالية الكبيرة، والموافقة على منح الائتمان للزبائن ، وفي الوقت الحالي، فلن تغيير البيئة الاقتصادية والقانونية قد زادت من أهمية الواجبات الملقاة على عاتق المدير المالي وجعلتها أكثر تعقيدا ، وكنتيجة لذلك أصبح العديد من المدراء الماليين مدراء عامين تنفيذيين وخاصة في الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات لما يقدموه من مساعدة للشركة لإدارة تدفقاتها النقدية من العملات المختلفة وحمايتها من المخاطر التي تحدث نتيجة للعمليات الدولية.

[1] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2009، ص5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: مجالات الإدارة المالية

يمكن تقسيم المالية إلى ثلاث فروع هي[1]:

1. **المالية العامة:** تعرف المالية العامة بأنها "العلم الذي يتعلق بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة". أي أن الإدارة المالية العامة تبحث النواحي المالية للقطاع العام من حيث: مصادر الأموال العامة الإيرادات العامة واستخداماتها وتتكون الإيرادات من المكونات التالية:
   أ. **إيرادات عادية** : وهي التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة وتشتمل على الضريبية والإيرادات الغير ضريبية كالرسوم والرخص.
   ب. **إيرادات غير عادية:** وهي التي لا تتكرر دوريا في موازنة الدولة ومن أهمها القروض والمساعدات الخارجية، وأيضا القروض الداخلية.

أما استخدامات الأموال العامة "النفقات العامة" فتتكون من:

أ. **نفقات جارية:** وهي النفقات الضرورية لسير الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء الخدمات.

ب. **نفقات رأسمالية:** وهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي والتي تؤثر في تحريك النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

2. **المالية الشخصية:** هي دراسة للنشاط الاقتصادي للفرد والذي يسعى إلى تعظيم ثروته حيث يبحث ه ذا الحقل في النواحي المالية للأسرة والأفراد و ذلك في مصادر ه ذه الأموال ووسائل إنفاقها واستثمارها والتخطيط له ذه الأموال. بما يمكن الإفراد من الحصول على السلع والخدمات وكذلك معالجة مواضيع أخرى مثل التقاعد، التامين الصحي، الضمان الاجتماعي.
3. **المالية في منشآت الأعمال:** وهي الإدارة المالية التي تهتم بالنشاطات المالية في المشروعات الخاصة سواء كانت شركات أشخاص أم شركات أموال ذو الوظيفة المالية للمشروع، كما مر معنا سابقا، هي احد الوظائف الرئيسية للمشروع مثل و ظيفة الإنتاج، ووظيفة التسويق، ووظيفة الأفراد، وغيرها من الوظائف وأن أي قرار في المشروع هو في احد جوانبه قرار مالي.

[1] عدنان تايه ألنعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2008، ص ص21-22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع المتناولة في الإدارة المالية (التسيير المالي)، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها ، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ، ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذا المبحث والذي سنحاول تناول فيه عموميات التحليل المالي مع إبراز كل من أهداف وأنواع التحليل المالي ووظائفه وعرض الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

المطلب الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك و المعرفة بكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوئها ظهور الأرقام المالية في صور النهائية ، فهو الخطوة المهمة التي يبنى عليها المدير المالي القواعد السلمية لوظيفتي التخطيط المالي والرقابة المالية. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة التحليل المالي ومفهومه وخطوات ومراحل التي مر بها التحليل المالي.

أولا: نشأة التحليل المالي

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين: الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا ا لمجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات)، والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني: فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. إن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسة، إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي. هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسة.[1]

إضافة إلى وجود عدة أسباب لها دور فعال في نشأة التحليل المالي والمساهمة بالارتقاء به عبر الزمن حيث يرجع ذلك لعوامل أهمها[2]:

- **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إ لى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشاة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشاة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشاة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشاة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.
- **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفضيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.
- **الأسواق المالية :** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.
- **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات

---

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي :اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي:لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص،25،26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشات. ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشات الطالبة لمساعدة المصارف.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

تعددت تعاريف التحليل المالي وذلك في جميع كتب الاقتصاد المتناولة لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل إلا أن معظمها يتفق على مضمون واحد ونسوق فيما يلي أهم هذه التعاريف :

التعريف الأول: التحليل المالي Financial analysis هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة الاقتصادي، وتساهم تلك المؤشرات في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.[1]

التعريف الثاني: يعرف التحليل المالي Financial analyses بأنه "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار ا لارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."[2]

التعريف الثالث: يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[3]

ويمكن إعطاء مفهوم شامل للتحليل المالي على أنه:" عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية وذلك للحصول على معلومات قابلة للاستخدام من قبل الآخرين تستعمل في اتخاذ القرارات وقياس كفاءة الأداء والتنبؤ المستقبلي للمشروع وتقييم المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر."

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص3.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، عمان، 2008، ص 12.

[3] عبد الحليم كراجة و آخرون ،**الإدارة والتحليل المالي(أسس،مفاهيم ، تطبيقات)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (04) : عموميات التحليل المالي :

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 3، منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،12، عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص157.

ثالثا: مراحل وخطوات التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخ ر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية:

- مرحلة الإعداد والتحضير.
- مرحلة التحليل.
- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير).

1. مرحلة الإعداد والتحضير : وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواءً كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

أ. **تحديد الهدف من التحليل:** وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، والمعلومات الواجب جمعها. ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب يرغب بالتعرف على ربحية المنشآت المتوفر فيها فرصة الاستثمار، ويهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشآت، بينما البنوك والمقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد ديونها، بينما تولى الإدارة اهتماماً خاصاً لتقييم الأداء في مختلف الإدارات والأقسام.[1]

ب. مدى ونطاق التحليل : بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر ما يلي:

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 2، عمان،2009، ص ص76،77 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هل يشمل التحليل مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات .

- هل يشمل التحليل سنة واحدة أم يتعداه إلى سنوات أخرى.

ج. تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل : يجب على المحلل أن ي حدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية ... الخ. ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل.

2. مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية حيث يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ.إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي، ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى ، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، وذلك بما يتوافق مع متطلبات التحليل المالي.

ب. اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار الأداة والأسلوب عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى. و تتعدد أدوات التحليل وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل ... الخ، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل .[1]

ج. تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الانحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها.

3. مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير) : وهي آخر مراحل التحليل المالي، وهي القيام بعرض الاستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الاستنتاجات بطبيعة البيانات والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضها وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 77،80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقرائها ومعرفة ما وراءها وتحديد العناصر الأهم منها واقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعلمية، وان تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل.[1]

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التحليل المالي ووظائفه

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة أهداف التحليل المالي و أنواعه وجميع وظائفه.

أولا: أهداف التحليل المالي

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف_نقوم بذكر أهم الأهداف:

- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة؛
- الحكم على أداء كفاءة الإدارة؛
- بيان قدرة المؤسسة على تسديد ديونها و قدرتها على الاقتراض،
- تقييم الخطط و البرامج التشغيلية المطبقة؛
- الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- بيان وضع ومستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي إليه؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة؛[2]
- الكشف عن جوانب الضعف والقصور المالي وتشخيصها؛
- إمكانية مقارنة الأداء المالي للمؤسسة مع الأداء المالي للمؤسسات الأخرى؛
- تحديد نقاط القوة لدى المؤسسة بهدف تعزيزها وتلافي نقاط الضعف لدى المنشأة ووضع الحلول المستقبلية لها.[3]

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2013، ص 57.

[2] محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية و المصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 207.

[3] محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب ،الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. **الجهة القائمة بالتحليل** : وينقسم بدوره إلى[1]:

أ. **التحليل المالي الداخلي:** ونعني به انه يقام من قبل شخص من داخل المؤسسة. ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير، خاصة وأن القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلا.

ب. **التحليل المالي الخارجي:** وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارجي عن المؤسسة، أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة، بإظهار الايجابيات والسلبيات، ثم إعطاء الحلول المناسبة ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة ويلجا المحلل المالي الخارجي إلى الطرق المشابهة لتلك الطرق المستعملة من طرف المحلل المالي الداخلي، لكنه لا يملك نفس الكمية من المعلومات عن المؤسسة المراد تحليل ووضعيتها المالية.

2. **البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي[2]:

أ. **التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن أو العمودي):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل راسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، غالبا ما يكون لسنة واحدة.

ب. **التحليل الأفقي (المتغير أو تحليل الاتجاه):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية وخلافا للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام مطلقة أو تعبير نسبي سنوي.

3. **الفترة التي يغطيها التحليل** : يتم تقسيم التحليل المالي هنا إلى[3]:

أ. **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة يستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع عن قابلية المؤسسة في أجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بدرجة أولى الدائنين والبنوك.

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص 16.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، المكتبة الجامعة الشارقة ودار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص،19،20.

[3] **نفس المرجع**، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها.

4. الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا على الهدف منه[1]:

- التحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛
- التحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛
- التحليل لتقييم ربحية المؤسسة؛
- التحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه؛

5. المدى الذي يغطيه التحليل: فانه ينقسم إلى[2]:

أ. **التحليل المالي الشامل:** في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة ، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

ب. **التحليل المالي الجزئي:** فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من اجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالمؤسسة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[2] محمد مبروك ابو زيد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (05):أنواع التحليل المالي

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما تم دراسته.

ثالثا: وظائف التحليل المالي:

يرتبط نجاح وقوة النشاط الاقتصادي للمؤسسة بمدى ملائمة القرارات الإدارية، والتي تتطلب عملية المفاضلة بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، من خلال تحليل البيانات وتفسيرها، وهذا ينسجم مع منظور المعلومات الذي يعتبر أي نشاط اقتصادي على أنه نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية، ونظام المعلومات هذا يعكس النشاط الاقتصادي بلغة مالية، بمعنى أن قرار إداري له أثر مالي داخل المؤسسة. ويمكن تصنيف القرارات التي يسهم فيها التحليل المالي إلى ثلاث أصناف أساسية هي[1]:

[1] أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية (2000-2002)**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص ص، 10،11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار التي تود المؤسسة القيام بها.
2. **اتخاذ قرار التمويل** : حيث يمكن لمجلس الإدارة البحث على فرص تمويلية أفضل.
3. **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية** : من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

لذلك على المحلل المالي أن يتتبع الوظائف التالية:

- ✓ **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص المشروع في المستقبل؛
- ✓ **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة؛
- ✓ **تحديد الهيكل المالي للمشروع** : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، من خلال تحديد طبيعة ديون المؤسسة سواءا كانت أموال خاصة أو عن طريق الاقتراض.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة من الانشغالات التي قد تكون مشتركة أو مختلفة، ويمكن القول أن الجهات المستفيدة من التحليل المالي هي: إدارة المؤسسة، المستثمرين، الدائنون، عمال المؤسسة، المحللون الماليون، جهات أخرى.

1. **إدارة المؤسسة:** تقوم إدارة المؤسسة بعملية التحليل الشاملة، فيكون اهتمامها بكل مظاهر التحليل المالي القصير الأجل والطويل الأجل، وبالسيولة والربحية، وبكل نشاط المؤسسة وتطوراته المتوقعة، وكذلك العلاقة بين مصادر التمويل المختلفة، وذلك بهدف تحديد قدرة المؤسسة على مقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل والعلاقة بينها، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها المختلفة ... الخ، وكذلك التعرف على تقييم المستثمرين لربحية المؤسسة، ولدى تفضيلهم استثمار أموالهم في المؤسسة، ولذا فإدارة المؤسسة تهتم بالحصول على البيانات التالية للحكم على كفاءتها في إدارة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة[1]:

- ربحية المؤسسة وعائد الاستثمار؛
- نتيجة مقارنة أداء المنظمة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة في الصناعة التي تنتمي إليها؛
- اتجاهات أداء المؤسسة؛
- كفاءة إدارة الأصول؛
- كيفية توجيه الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛
- فاعلية الرقابة.

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، اليمن، 2013، ص ص، 159،160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. المستثمرين: ينصب اهتمام المستثمرين بتحليل المركز المالي للمؤسسات للسنوات السابقة، كما يركزون على تحليل الميزانيات التقديرية للسنوات القادمة بهدف معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ومدى قدرتها على الالتزام بالديون طويلة الأجل، ولذا فهم يهتمون بالحصول على البيانات التالية قبل اتخاذهم للقرارات الاستثمارية [1]:

- أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير، ومدى قدرتها على تحقيق أرباح؛
- الوضع المالي للمؤسسة حاليا والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلا؛
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن؛
- سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المؤسسة؛
- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الآثار السلبية والايجابية المتوقعة نتيجة للتركيبة الذي يتخذها هذا الهيكل؛
- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة؛

3. الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل على العناصر التالية[2]:

- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير.
- هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل.
- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل معا.
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.
- التدفقات ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2] مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية و التحليل المالي**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص237.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. عمال المؤسسة: تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور، بالإضافة إلى الحكم على المدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا، خاصة إذا كانت هناك بوادر بطالة.[1]

5.المصالح الحكومية: وهي مختلف الهيئات والمصالح التابعة للدولة مثل : أجهزة التخطيط، الغرف التجارية والصناعية[2]، إدارة الضرائب وتستفيد هذه المصالح والهيئات من التحليل المالي لأغراض مختلفة:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء، كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات إحصائية.[3]

6. المحللون الماليون: وهم الذين يحترفون مهنة التحليل، فقد نجدهم في البنوك، صناديق الاستثمار، مكاتب استشارية...الخ، ويقومون بهذا الدور الاستشاري لمساعدة الجهات المختلفة في اتخاذ قراراتهم مثل قرارات بيع وشراء الأوراق المالية، وتسيير المحفظة ...الخ.

7. جهات أخرى :

- الموردون؛
- الزبائن ؛
- باحثين ؛
- منافسين...الخ.[4]

[1] زغيب مليكة بوشنقير ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية للشرق بقسنطينة**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2010-2011، ص 20.

[3] مفلح محمد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 237.

[4] مريخي عبد الرزاق ، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المادية والمالية لدى المؤسسة وهذا لا يكون إلا باستعمال التحليل المالي باعتباره نقطة بداية في دراسة الواقعة المالية للمؤسسة، ومن أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على المدير المالي للمؤسسة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا : دراسة رأس المال العامل

1. مفهوم رأس المال العامل:

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.[1]

2. أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه: هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي[2]:

أ.رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذالك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذالك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

❖ **طريقة أعلى الميزانية:**

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم لداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة**، شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008-2009، ص59.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص ص، 46،47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **طريقة أسفل الميزانية:**

وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

ب.رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم – مجموع الديون)

والأصول الثابتة ب (الأصول – الأصول المتداولة)

نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية.

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة – مجموع الديون

ويعتبر رأس العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ج. رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

د . رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول – الأصول الثابتة.

3. **الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي (FRN):** يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة ، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل[1]:

- **الحالة الأولى: رأس المال العامل الصافي موجب** $FR > 0$ (الأموال الدائمة اكبر من الأصول الثابتة) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، وحققت فائض تتمثل في رأس المال العامل.
- **الحالة الثانية: رأس المال العامل الصافي سالب** $FR < 0$ (الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- **الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم** $FR = 0$ (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة) وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

4. **التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها:**

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذالك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية. يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية[2]:

أ. أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي

- النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات؛
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛
- الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

ب .أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي

- الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة للأسباب التالية:
- زيادة رأس المال؛

[1] الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي :إدارة مالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص ص، 68،69.

[2] منير شاكر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 116،117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحصول على ديون طويلة الأجل؛
- تكوين الاحتياطات؛
- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛
- الأرباح المحققة وغير الموزعة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR:

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

1. تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل وكيفية حسابها:

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس مال عامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية[1]:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – النقديات) – (الديون القصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

ثالثا: دراسة الخزينة

1. تعريف الخزينة: هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة تحت تصرف المؤسسة باستثناء السلفات المصرفية، ويمكن حسابها كما يلي[2]:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

او

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

[1] مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 53 ،52.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص ص، 217،216.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **حالات الخزينة الصافية:** الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاثة حالات [1]:

- **إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل** معناه، أن الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- **إذا كان رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل**، معناه أن الخزينة سالبة، فالمؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها لدى الغير، أو تقترض من البنوك، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.
- **إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياج رأس المال العامل**، معناه الخزينة تساوي الصفر، بمعني أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفقا لإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

إن استخدام النسب المالية في التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات يعتبر من أقدم طرق التحليل، وتستند هذه الطريقة على أساس إن أي رقم مالي ضمن الميزانية لا يدل بمفرده عن شيء إن لم ينسب إلى رقم ثاني، فرقم قيمة الخزينة لا يدل على شيء بمفرده لأنه من الطبيعي أن يصغر أو يكبر حجم المؤسسة المعنية، ولن تكون له دلالة دون نسبة إلى رقم ثان وليكن الأصول المتداولة مثلا، والاعتماد على الربح الصافي وحدة قد يكون ناقصا اذا لم تربطه برقم الأعمال أو بحجم الأصول التي استخدمت لتحقيقه ...وهكذا فعمليات ربط الأرقام (نسبها إلى بعضها البعض) تعطي لنا صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

أولا : تعريف النسب المالية

تعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد على قائمتين ماليتين.[2]

[1] شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

[2] محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أنواع النسب المالية

1. **نسب السيولة:** وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المنشاة على تحويل موجداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للافاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية وتستخدم مؤشرات عديدة لقياسها واهم هذه المؤشرات[1]:

أ. **نسبة التداول:** وهي علاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة وتحسب هده النسبة بموجب المعادلة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة

ب. نسبة السيولة السريعة : كذلك فان هذه النسبة هي الأخرى تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة وبين الخصوم المتداولة، إلا أن الاختلاف بينهما هو أن الثانية تستبعد كل من المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما، وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – (المخزون + مصروفات المدفوعة مقدما) / الخصوم المتداولة

ج. نسبة السيولة الجاهزة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة، ذلك انه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كان تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، تكتب السيولة الجاهزة (الحالية) كما يلي[2]:

نسبة السيولة الجاهزة =(القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة)

2. **نسب الربحية :** الربحية تعني قدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح من خلال عملياتها في فترة زمنية محددة. وهناك العديد من أمثلة النسب الربحي التي يمكن للمحلل المالي القيام بها من اجل إيجاد المؤشرات التي ترد في اهتمام المستثمرين وغيرهم ومن أمثلة ذلك[3]:

---

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 102،103.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012، ص48.

[3] نعيم نمر داوود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص52،53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. معدل العائد على الأموال المستثمرة:

وكلما ارتفعت هده النسبة كان هدا مؤشرا ايجابيا،وجدير بالذكر أن هذا المعدل يجب ألا ينخفض عن مستوى سعر الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا مؤشرا سلبيا، ويكون عندها من الأفضل إيداع هذه الأموال (المستثمرة في المؤسسة) في البنوك أو لدى المستثمرين الآخرين.

ويمكن إيجاد هده النسبة من خلال المعادلة التالية :

صافي الأرباح بعد الضرائب / رأس المال المستثمر× 100

ب. هامش الربح:

يعكس هامش الربح قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهو يؤشر قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح، وعليه يمكن استخدام مؤشرات هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الإدارية على الكلف ويقاس الهامش على وفق الآتي[1]:

هامش الربح = هامش الربح/المبيعات ×100

ج. معدل العائد على حقوق الملكية:

وكلما كانت هده النسبة مرتفعة كلما كان دلك ايجابيا، والعكس صحيح أيضا،ويمكن حساب هده النسبة وفق المعادلة التالية[2]:

صافي الربح بعد الضرائب/حقوق الملكية ×100

3. نسب النشاط: تأتي هذه النسبة لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة، وتتمثل نسب النشاط في[3]:

أ. نسبة دوران المخزونات:

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث أن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحا طيلة مدة التخزين، لدلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء اكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلا على المقدرة والكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجاريا أم تحويلها (صناعي و زراعي):

[1] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص100،101.

[2] نعيم نمر داوود، **نفس المرجع السابق**، ص54.

[3] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49-51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **في المؤسسة التجارية:**

مدة دوران البضائع= متوسط المخزون من البضائع /المشتريات السنوية من البضائع ×360يوم

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكنها شحنة البضائع داخل المخزن او هي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ الشراء و تاريخ البيع.

عدد دورات البضائع= المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون من البضائع

يمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.

- **في المؤسسة التحويلية:**

❖ **دوران مخزون المواد و اللوازم :**

مدة دوران المواد و اللوازم = متوسط المخزون من المواد واللوازم /المشتريات السنوية من المواد واللوازم ×360

تمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوازم في المخزون، وهي المدة المتوسطة التي تفصل تاريخ التحول إلى المخزن عن تاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

عدد دورات مخزون المواد واللوازم سنويا = المشتريات السنوية من المواد واللوازم/متوسط المخزون من المواد واللوازم

يمثل العدد المتوسط للطلبيات من المواد واللوازم التي تدخل المخزن.

❖ **دوران مخزون المنتجات التامة :**

مدة دورة المنتجات التامة = متوسط مخزون المنتجات التامة/التكلفة السنوية للوحدات المنتجة× 360 يوم

تمثل المدة المتوسطة التي تمكنها المنتجات التامة في المخزن وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ التصريف (البيع).

عدد دورات المنتجات التامة = التكلفة السنوية للوحدات المنتجة/متوسط مخزون المنتجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل العدد المتوسط لعمليات التصريف (البيع).

أ. **دوران الزبائن:** وتحسب كما يلي:

مدة التحصيل من الزبائن= (الزبائن+أوراق القبض) / رقم الأعمال السنوي

تمثل المدة المتوسطة للبيع الأجل، أو متوسط تحصيل الزبائن وأوراق القبض.

عدد التحصيلات من الزبائن = رقم الأعمال السنوي/الزبائن + أوراق القبض×360

يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

ج. **دوران الموردين:** وتحسب كما يلي :

عدد دورات الموردين= المشتريات السنوية /الموردين +أوراق القبض تمثل العدد المتوسط

تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين.

4. **نسب التمويل:** إن المحلل المالي يلجا إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق إلى أهمها فيما يلي[1]:

أ. **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فاذا كانت هده النسبة اقل من الواحد الصحيح،فان رأس مال العامل يكون سالبا، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الغير الجارية ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما اذا كانت هده النسبة اكبر من الواحد فهدا يدل على أن الأصول الثابتة ممول بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية

[1] محمد الحافظ عيشوش، **التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشات الاقتصادية دراسة تطبيقية (دراسة حالة الشركة الوطنية سوناطراك)**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،المركز الجامعي بالوادي، الجزائر،2010-2011، ص ص111،112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب.نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المنشأة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية، وكلما كانت هذه النسبة اكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المنشأة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمنشاة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية

ج. نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، اذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلى تقديم ضمانات وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي[1]:

نسبة الاستقلالية المالية= (الأموال الخاصة / مجموع الديون)100

د. نسبة القدرة على التسديد: توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، فإذا كان مستوى السنة اقل من المدة الحقيقية للتسديد، فان المؤسسة تتمتع بقدرة على الاستدانة، أو إمكانيات ذاتية للتطور ، وتكتب نسبة القدرة على التسديد كما يلي[2]:

نسبة القدرة على التسديد = الديون متوسطة وطويلة الأجل / قدرة التمويل الذاتي = ن

5. نسب المديونية:

أ. **نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:** كما تعرف هذه النسبة بحقوق الملكية حيث يتم من خلالها التعرف على مصادر التمويل في المنشات ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر وتحسب هذه النسبة بالشكل التالي[3]:

[1] مبارك ليسوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص46.

[2] زغيب مليكة بوشنقير ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص41،42.

[3] مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح لمطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الالتزامات/ مجموع حقوق الملكية

ب. **نسبة الخصوم إلى حق الملكية:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الخصوم المتداولة وحق الملكية وبعبارة أخرى العلاقة بين مقدار الأموال اليد يقدمه أصحاب المشروع ومقدار الأموال الذي يأتي عن طريق الالتزامات الجارية، فإذا لم يقم المالك بوضع أموال كافية في المشروع فان القروض طويلة الأجل يتعرض أصحابها للمخاطر ومن هنا تلجا المنشأة إلى القروض قصيرة الأجل للحصول على احتياطاتها المالية . ويمكننا التعبير عن هذه النسبة كما يلي[1]:

نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية = الخصوم المتداولة/ حق الملكية

ج. **نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية :** وتظهر هذه النسبة العلاقة بين الأصول الثابتة وحق الملكية وكلما النسبة عالية كلما كان ذلك أن المنشأة بحاجة إلى زيادة رأس المال أو احتجاز جزء من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال، وبذلك فان هذه النسبة تساعد المنشأة على تحديد نوع التمويل اللازم الذي تستخدمه المنشأة في المستقبل ويمكننا التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الأصول الثابتة إلى حق الملكية = الأصول الثابتة/ حق الملكية

د. **نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض :** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الأصول المتداولة والاقتراض وبعبارة أخرى العلاقة بين الأصول المتداولة ومجموع التزامات المنشأة وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما كانت المنشأة في وضع جيد والعكس صحيح، ويمكننا التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية[2]:

نسبة الأصول المتداولة إلى الأصول = الأصول المتداولة / الاقتراض

المطلب الثالث : تحليل الاستغلال

سوف نقوم بدراسة المردودية باعتبارها أحد المواضيع الأساسية في التحليل المالي وبصفتها أحد الهدفين الرئيسين للإدارة المالية في أي مؤسسة فقد لقيت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين الاقتصاديين والمسيرين وتستعمل المردودية للحكم على مدى نجاعة وفعالية التسيير داخل المؤسسة فمن الطبيعي أن تسعى كل مؤسسة إلى لضمان استمرارية حياتها وميولها، حتى تضمن هذه الأخيرة بقائها في السوق عليها أن تحقق

[1] عبد المعطي ارشيد، حسني علي خريوش، **أساسيات الإدارة المالية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011، ص 79.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 79،80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج موجبة (الأرباح) خلال مختلف دوراتها الاستغلالية وذلك بمراقبة مردوديتها ومتابعتها فمن خلال المردودية تستطيع المؤسسة تحديد العلاقة بين النتائج المحققة وقيمة الوسائل المستعملة.

أولا : دراسة وتحليل المرد ودية

1. تعريف المردودية:

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها.[1]

2. أنواع المردودية: تنقسم المردودية إلى ثلاث أنواع رئيسية و هي[2]:

أ. **المردودية التجارية** : هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

- تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد الإدارة المؤسسة على تحديد السعر البيع الواجب للوحدة.

ب. **المردودية الاقتصادية** : وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية وتحسب كما يلي:

المردودية الاقتصادية = فائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

ج. **المردودية المالية** : تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج ، والأموال الخاصة من الميزانية ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص87.

[2] عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي دروس و تطبيقات**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1999، ص32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

تعتبر الإدارة المالية داخل المؤسسات الاقتصادية وظيفة غاية في الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسات حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي، وبالتالي فان نستطيع القول بان الجوهر العمل الإداري في المنش أة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، و نستنتج أن التحليل المالي يعتبر مصدر مهم يمكن من اتخاذ القرارات في اتخاذ القرارات الرشيدة ترتكز على قاعدة علمية فهو وسيلة لتشخيص و تقييم قوة الوضع المالي والأداء التشغيلي من اجل اكتشاف نقاط القوة والنقاط الواجب تحسينها عن طريق مجموعة من المؤشرات و النسب المالية والطرق والتي تطبق عن المعلومات المنتجة من طرف القوائم المالية المعروضة حسب النظام المحاسبي المالي.

وتعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي المتشكلة أساسا من : الميزانية حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـــــفصل الثالـــــث:

دراسة تطبيقية للوضعية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

من أجل تغطية جوانب الموضوع المدروس وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لإظهار مختلف التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، التي تؤثر على القوائم المالية، ومدى استجابة هذه الأخيرة لعملية التحليل المالي، حيث ارتأينا تقديم دراسة تطبيقية للوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة. سيتم عرض هذه الدراسة من خلال تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز وعرض هيكلها التنظيمي ثم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعتبر المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز التي تعرف اختصارا باسم " SONELGAZ " المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائي والغاز في الجزائر ومهامها الرئيسية هي إنتاج نقل وتوزيع الغاز إضافة إلى ذلك يسمح لها قانونها الأساسي الجديد بالتدخل في قطاعات أخرى من القطاعات ذات الأهمية النسبية للمؤسسة وميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج. فقد لعبت مديرية الكهرباء والغاز على الدوام دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية التي ترقى إلى مستوى برامج التنمية الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز ومساهمتها كذلك في رفع التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 98 % ونسبة تغطية الغاز إلى 60 %.

إن مديرية الكهرباء والغاز عازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل قد جندت على الدوام طاقة هامة من اجل تطوير وتعزيز المنشأة الكهربائية والغازية وبالنسبة إلى الفترة من 2005 – 2010 فقد وضع برنامج استثماري موضع التنفيذ بغية رفع قدرتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز والعمل على تحسين وتحديث خدماتها من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال هذا المبحث سنقدم لمحة تاريخية عن تطور المؤسسة ومهامها الرئيسية وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

لقد تم إنشاء مؤسسة الكهرباء والغاز الجزائر (E.G.A) في العهد الاستعماري سنة 1947 وبعد الاستقلال تم إنشاء المديرية الوطنية للكهرباء والغاز محل كهرباء وغاز الجزائر (E.G.A) في 1969 بالمرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 1969/07/26 الصادر بالجريدة الرسمية في 1969/08/01 وقد حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد، وبهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء والغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة

قد مرت المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز في تطورها بعدة مراحل تلخص ما يلي[1]:

أولا :إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أين زودت بخمس مؤسسات فرعية للأشغال المتخصصة وهي:

- كهريف: للإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهركيب: للتركيبات والنشأة الكهربائية.
- قناغاز: انجاز شبكات مقل الغاز.
- التركيب: للتركيب الصناعي.

[1] مريم باي، **السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007– 2008، ص 243.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– A.M.C : لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

ثانيا : تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز (1991)

في سنة 1991 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-475 المؤرخ في ديسمبر 1991 ثم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز داخل التراب الوطني الجزائري.

أما في سنة 1995 وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 280/95 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد اعد الشكل القانوني لسونلغاز على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة لوزارة الطاقة والمناجم لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية.

ثالثا : تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز

في سنة 2002 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 01 جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز إلى مؤسسة قابضة ذات أسهم " سونلغاز ش . ذ .أ" دون إنشاء شخصية معنوية جديدة لها، تنشط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء وكذا نقل وتوزيع الغاز. يقدر رأسمالها بمئة وخمسون مليار دينار جزائري (150000000000000دج) موزعة على (150000) سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري تكتبها وتحررها الدولة دون سواها ن وحسب المادة (165) من القانون 02-01 المؤرخ في 2002/02/05 فان الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

تهدف سونلغاز حسب المادة (06) من المرسوم الرئاسي السابق الذكر إلى[1]:

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه؛
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية؛
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية لكل أنواعها؛
- دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته و تثمينه؛
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن تترتب عنه فائدة " لسونلغاز ش.ذ.أ" وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث على المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها؛
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية؛
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل مؤسسة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

تماشيا مع التطور الذي عرفته " سونلغاز" وبمقتضى القانون رقم 02-01 المؤرخ في 2002/02/05 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات الذي ينص على عدم احتكار إنتاج الكهرباء وتوزيع الغاز

[1] مريم باي، **مرجع سبق ذكره**، ص 244.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بواسطة القنوات أصبح نشاط إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي مفتوحا على المنافسة التي تتنافى ومبادئ الخدمة العمومية وبذلك وجب على مؤسسة" سونلغاز" أن تكيف نفسها للتلاؤم مع القواعد الجديدة لتسيير قطاع الطاقة التي أوجبها القانون لاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة ودخول باب المنافسة من ناحية أخرى يخول هذا القانون لمؤسسة مديرية الكهرباء والغاز استقلالية اكبر ويسمح لها بان تمارس مسؤوليتها كاملة كما أن تحديد هدفها الاجتماعي فتح لها آفاقا جديدة فزيادة على أنشطتها المعتادة توفرت " سونلغاز" إمكانية العمل والاتجاه نحو قطاع المحروقات والقيام بأعمال خارج الجزائر.

رابعا : إعادة هيكلة وظيفة التوزيع

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى 04 فروع تتمركز على مستوى الجزائر، الوسط، الغرب، الشرق وهي[1]:

- سونلغاز توزيع الجزائر (SDA): وهي شركة مساهمة متفرعة عن مجمع منذ 2006 رأسمالها قدره تسعة مليار دينار جزائري 9000.000.000 دج وتغطي نواحي العاصمة بومرداس وتيبازة.
- سونلغاز توزيع الوسط (SDC): أنشأت هذه المؤسسة في جانفي 2006 برأس مال قدره 150مليار دينار جزائري و تغطي مناطق البويرة ، المسيلة، الجلفة، الأغواط، بسكرة اليزي ، ورقلة، تيزي وزوو غرداية، تمنراست.
- سونلغاز توزيع الغرب SDO: هي فرع من مجموع مديرية الكهرباء والغاز هي فرع من مجموع مديرية الكهرباء والغاز وشركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليار دينار جزائري 25000.000.000 دج وتغطي مناطق الغرب الجزائري.
- سونلغاز الشرق SDE: هي شركة مساهمة وفرع مجمع مديرية الكهرباء والغاز برأسمال قدره 24 مليار دينار جزائري 24.000.000.000 دج يقع مقرها بقسنطينة وتغطي الولايات التالية: ميلة، سطيف،جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، ام البواقي تبسة ، قالمة، عنابة، سوق اهراس ، مسيلة برج بوعريريج، الطارف.

أما الوظائف والمهام الموكلة لفروع التوزيع فتتمثل في الآتي[2]:

- شراء الطاقة الكهربائية والغازية وإعادة بيعها لزبائن التوتر المرتفع HT، التوتر المتوسط MT، التوتر المنخفض BT، الضغط المنخفضBP، الضغط المرتفعHP، الضغط المتوسط MP؛
- المشاركة في إعادة السياسة التجارية للمجمع من ناحية تحديد الأسعار خدمة الزبائن تطوير المبيعات الشروط التجارية؛
- تطبيق السياسة التجارية للمجمع وذلك بإعداد قواعد تسيير الزبائن والقواعد التجارية ومراقبتها وتطبيقها؛

[1] معلومات محصلة من وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز م ميلة.

[2] معلومات محصلة من وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز م ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إشباع في أحسن الظروف طلبات ربط الزبائن الكهرباء والغاز وجلب النصح والمساعدة لهم في حدود دفتر الشروط والقواعد المعمول بها؛
- المشاركة في إعداد التخصصات التقنية واختبار المعدات ومصادقتها؛
- المشاركة في إعداد التخصصات التقنية اختيار المعدات ومصادقتها؛
- مصادقة برامج الاستثمار المشاركة في إعداد المخطط الوطني للكهرباء والمخطط الوطني لتطوير شبكات الغاز والسهر على التحكم في تطبيقها؛
- المشاركة في صيانة أنظمة التسيير؛
- إعداد الدراسات التنظيمية الخاصة بالتوزيع بالتجانس مع قرارات المجمع؛
- إعداد الدراسات التنظيمية الخاصة بالتوزيع بالتجانس مع قرارات المجمع؛
- السهر على تسيير وتطوير الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لسير التوزيع؛
- السهر على سلامة الفرد والممتلكات التي هي في علاقة مع أنشطة التوزيع؛
- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية والأمن وبأقل التكاليف؛
- ضمان التموين اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة؛
- توفير المنشأة الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها؛
- التحديد و التعريف بالكيفيات و الإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية والغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج؛
- تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الاداءات المقدمة للعملاء؛
- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح واستغلال الموارد؛
- ضمان امن الأشخاص والمواد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع؛
- ضمان تمثيل مديرية الكهرباء والغاز على مستوى المحلي أحسن تمثيل؛

عموما فان مؤسسات التوزيع تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري للاقتصاد العام بصفة خاصة الدراسات والرقابة وتحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي والصناعي للوطن.

المطلب الثاني : تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة–

تم فتح شعبة الكهرباء والغاز بولاية ميلة سنة 1987 وكانت تقتصر فقط على متابعة أشغال الكهرباء والغاز والتدخل من اجل إصلاح الإعطاب الناتجة آنذاك في جانفي 1992 ثم فتح مركز ميلة وكانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية والغازية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجب التحولات التي طرأت على مجموعة مديرية الكهرباء والغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع الى مديريات جهوية و في سنة 2009 وبموجب توصيات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2009/03/12. تم تحويله مرة أخرى إلى تسمية المديريات الجهوية إلى مديرية التوزيع.

تقع مديرية التوزيع لولاية ميلة شارع جبهة التحرير الوطني رقم 43 ميلة نسبة تغطيتها الكهرباء على مستوى إقليمها وصل إلى 98 % بينما وصلت نسبة تغطية الغاز إلى ما يفوق 70% ومن مهامها ما يلي[1]:

- استغلال صيانة، تطوير شبكات التوزيع للكهرباء والغاز في الأماكن النائية.
- تطوير الشبكة لتمكين إيصال الزبون بالمنتج.
- تسويق الكهرباء و الغاز.
- تمكين استمرارية النوعية بأقل سعر.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز – ميلة–

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي إلى إبراز طريقة نشاطها فانتظام الوظائف وترابطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه حيث تسعى مديرية توزيع الكهرباء والغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.

حيث تضم المديرية الأقسام التالية[2]:

أولا: مدير التوزيع

يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تنظيم و تسيير ومراقبة كل الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من اجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز في أحسن الظروف؛
- توجيه وقيادة أعمال انجاز المخططات والبرامج والميزانيات في الخاصة بتوزيع الكهرباء والغاز عبر الاختصاص ولاية ميلة؛
- يشارك في مختلف العقود؛
- يسهر على امن المديرية كما انه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

ثانيا: أمانة المدير (الأمانة العامة)

تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف بالمهام التالية :

- المراسلات والبريد؛
- تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن؛

[1] معلومات محصلة من مديرية الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

[2] وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير؛
- طباعة الوسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

ثالثا: المكلف بالاتصالات

تتمثل مهامه فيما يلي :

- تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن خاصة باستعمال المعلقات الجرائد المنشورات الصحافة الإذاعة المحلية الإصدارات .... و ذلك بالاعتماد على الأهداف العامة للمؤسسة؛
- المشاركة مع المديرية العامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.

رابعا: المكلف بالشؤون القانونية

- التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية؛
- دراسة وفض القضايا والمشاكل ذات الطابع القانوني؛
- تمثيل مديرية الكهرباء والغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية واخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة؛
- متابعة قرارات المحكمة؛
- ترسيم ومراقبة الملفات المعقدة؛
- تقديم ونشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة؛
- المشاركة في تحرير دفاتر الشروط والعقود وفي تشكيل لجنة السوق، التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.

خامسا: المكلف بالأمن

- القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية؛
- تحضير اجتماعات لصالح المديرية؛
- القيام بتحفيز حوادث محاكيه للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون مع المصالح التقنية؛
- تطبيق كل التوجيهات والتعليمات المتوقعة بالصحة والسلامة؛

سادسا: المكلف بالأمن الداخلي

تتمثل مهامه في :

- المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية والمصالح التقنية للكهرباء والغاز والمصالح التجارية (الوكالات)؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإعلام الدوري لمساعدة المدير الجهوي؛
- انجاز التقارير في الوقت اللازم اذا تعلق الأمر بحادث طارئ؛
- إجراء دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها اقليميا ودراسته ميدانية لأجهزة الأمن المحلية؛
- اعداد مخطط الأمن الداخلي للمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن والسلطات المحلية.

سابعا: الأقسام و المصالح

1. **قسم تقنيات الكهرباء** : و ينقسم إلى[1]:

أ. **مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات:** وتنقسم إلى شعبتين:

✓ **شعبة استغلال الشبكات:** ومهامها هي :

- تحضير برامج لصيانة المشاريع؛
- تصميم المخططات البيانية للمراكز ذات الأهمية؛
- مراقبة انجاز برامج الصيانة؛
- تأمين التنسيق بخصوص الاستغلال بين مراكز النقل والمديرية التقنية للمديرية العامة.

✓ **شعبة المشاريع:** ومن مهامها:

- متابعة وتحليل إحصائيات المشاريع؛
- تعيين وتصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز والشبكات تحت الأرضية على حسب حجم المدن والمعايير المعمول بها؛
- ضمان تسيير المحولات.

ب. **مصلحة تطوير شبكات الكهرباء** : تتضمن نشاطاتها الوظيفية ما يلي:

- تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية الخاصة بتوزيع الكهرباء؛
- ضمان وتأمين حاجات المديرية الجهوية للتوزيع المتعلقة بالدراسات المختصة (الخسائر والتعويضات)؛
- تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدراسات (متابعة النفقات نسب تطور المشاريع وتصليح جميع الاعطاب في هذه المشاريع)؛
- الانجاز السنوي للمخطط التجهيز على المدى المتوسط والقصير بناءا على القرارات المتخذة من طرف مختلف اللجان وضمان تنفيذ هذه القرارات؛

ج . **مصلحة أشغال الضغط المنخفض:** وتقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتموين الزبائن الجدد والتكفل بأعمال صيانة المشاريع وتصليح جميع الاعطاب فيه.

[1] معلومات محصل عيها من طرف المؤسسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. **مصلحة صيانة الكهرباء** : وتتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الاعطاب في الكوابل وإجراء الاختبارات عليها، إضافة إلى ذلك مهام ضمان تسيير وصيانة أجهزة العدادات وأجهزة القياس وحماية كل التجهيزات الالكترونية.

2. **قسم تقنيات الغاز** : وينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح[1]:

أ. **مصلحة استغلال الشبكات** : ومن أهم نشاطات هذه المصلحة:

- تنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز؛
- تولي وظيفة متابعة وتحليل الإجراءات الدورية؛
- إعداد مخطط طوارئ ومتابعة وتحليل إحصائيات الحوادث.

ب. **مصلحة تسيير المشاريع** : وتتكفل بمتابعة وتحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز، والمراكز، وكذا تنفيذ المخططات لحماية القنوات الغازية).

جـ. **مصلحة تطوير الشبكات** : تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية ال جهوية لتوزيع الغاز وتأمين حاجيتها بخصوص دراسات، تدعيم وتامين قنوات الغاز.

د. **مصلحة صيانة الغاز**: وتتركز ووظيفتها في نقطتين أساسيتين :

- حماية قنوات الغاز حيث تضطلع بإعداد دراسات الصيانة وكذا تسيير وضمان حماية التجهيزات الخاصة للقنوات؛
- تعمل على تنفيذ البرامج السداسية وتحليل النتائج وكذا البحث على مناطق تسربات الغاز وتلحيم القنوات.

3. **قسم دراسة وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز**: ويختص هذا القسم أساسا بوظائف:

- متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء والغاز؛
- تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم انجازها؛
- تنظيم فتح ورشات مع مقاولات الانجاز؛
- مراقبة و تفتيش المشاريع ميدانيا وكذا عمليات التدقيق والمصادقة عليها؛
- التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة؛
- تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية والأسبوعية.

[1] معلومات مقدمة من مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **قسم الموارد البشرية** : ويعتني هذا القسم بشؤون الموظفين حيث أن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث :

- تحفيز وتوجيه ومراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين، الترقية)؛
- ضمان التنسيق ومراقبة نشاط الإدارات والأقسام فيما يخص تسيير الموظفين (التوظيف والاستقبال والتكوين والتحويل).

يتكون هذا القسم من[1]:

أ. **مصلحة الإدارة العامة:** وتطلع بمهام :

- ضمان التسيير الإداري للموظفين؛
- إعداد الميزانية وعقود التسيير الخاصة بالموظفين؛
- ضمان متابعة ومراقبة ظروف التسيير الموارد البشرية؛
- السهر على إعداد الإحصاءات المتعلقة بالموظفين.
- رفع تقارير إلى المدير بخصوص التجاوزات المسجلة في تطبيق اللوائح وقواعد العمل.
- السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين.

ب. **مصلحة التكوين:** وتسهر على انحاز النشاطات التالية:

- تعيين الإحصاءات الدورية للموظفين المكونين.
- تزويد المسيرين بالتحاليل والمعلومات الضرورية من اجل تحديد الاحتياجات التكوينية.
- تصميم و إعداد المخططات التدريبية.
- تنفيذ مخططات التكوين ومتابعتها كما ونوعا.
- تقسيم إطار ونتائج التكوين على مستوى كل إدارة وقسم وتنظيم ومتابعة وانجاز نشاطات التكوين في وسط العمل.

5. **قسم الشؤون العامة** : وينقسم هدا القسم إلى المصالح التالية:

أ. **مصلحة الوسائل** : ومن مهامها:

- تنظيم وتسيير أرشيف المؤسسة؛
- استقبال وتسجيل وتوزيع بريد المؤسسة؛
- ضمان التكفل بأصحاب المهمات والمدعوين من طرف المديرية.

ب. **مصلحة المشتريات** : وتتكفل هده المصلحة بضمان تسيير وسائل وعتاد المنشات المؤسسة والحضور مع باقي المديريات من اجل عتاد المؤسسة.

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. **مصلحة حظيرة السيارات:** وتهتم بإعداد الإحصائيات وتسيير الوقود، كما تساهم في إعداد وانجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة والشاحنات وآلات انجاز المشاريع.

6. **قسم العلاقات التجارية** : ويقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية[1]:

- احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية من طالب التزويد حتى إتمام الخدمة؛
- إدارة عقود الاشتراك؛
- إدارة شؤون الزبائن (أشخاص الطبيعيون والمؤسسات) فيما يخص الحسابات والتغطية؛
- إدارة حسابات الزبائن؛
- الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء والغاز وإعادة الخدمة.

يندرج تحت هذا القسم ما يلي :

أ. **المصلحة التقنية والاقتصادية** : وتتكفل ب:

- مهام النشاط التجاري وتنمية المبيعات؛
- إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن؛
- المساهمة في رسم سياسة التجارية للمجمع؛
- إجراء كافة الحسابات وأعمال الجرد؛
- متابعة تنفيذ الحوصلة الترقوية وتحليل النتائج واقتراح أنشطة للتعديل؛
- متابعة وتحليل تكاليف وسائل البيع وانجاز حوصلة تجارية.

ب. **مصلحة التنسيق والتسويق:** من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص:

- معلومات عن الغاز والكهرباء؛
- خيارات التجهيز وخيارات الأسعار؛
- طريقة التزويد بالأنابيب أو الأسلاك .

أما النصائح والمساعدة فيما يخص التسويق فهي تتعلق بـ :

- مستخلص الحسابات والفواتير؛
- عقود الاشتراك.

7. **قسم تشغيل نظام المعلومات:** ويتكفل هدا القسم بمهام :

- ضمان تسيير مركز المعالجة الآلية للمعلومات؛
- تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة وفروعها؛
- صيانة ومراقبة المواد المستهلكة وكدا السهر على صيانة الأنظمة؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

8. **قسم إدارة الأسواق:** هذا القسم هو مسؤول عن :

– متابعة تنفيذ الاعتمادات؛

– وضع دليل إحصائي من الانجازات؛

– متابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري؛

– إعداد وإطلاق المناقصات.

9. **قسم تخطيط كهرباء والغاز:** وينقسم هذا القسم إلى مصلحتين لكل منهما مهام وصلاحيات نذكرها فيما يلي [1]:

أ. **مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء:** تتمثل فيما يلي:

– وضع خطة مدير فرع توزيع؛

– دراسة أنماط إعادة هيكلة وتخطيط الشبكات تكتل الضغط المتوسط؛

– جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع؛

– التحقق من صحة برنامج الاستثمار ؛

– التحقق من صحة وسائل الاتصال؛

– ضمان قيم الحماية؛

– ضمان الامتثال لأنظمة خطة تطوير الشبكات من خلال المصادقة على نقاط اتصال الشبكة.

ب. **مصلحة تخطيط شبكة الغاز:** تتمثل مهامها في:

– دراسة أنماط إعادة هيكلة وتطوير شبكات مختلف التجمعات؛

– ضمان امتثال الخطة مع التضاريس؛

– التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات؛

– المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.

10. **قسم المالية والمحاسبة:** ويتكون من[2]:

أ. **مصلحة المالية :** وتقوم بـ:

– ضمان ومتابعة حسابات الخزينة ومراقبة الشروط والمعاملات البنكية للمؤسسة؛

– تحديث توقعات الخزينة على المدى القصير؛

– تراقب الصناديق المالية الواردة من فروع المديرية الجهوية.

ب. **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير :** حيث تتكفل بـ:

– إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

[2] معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- انجاز جدول التحكم وحوصلة نشاطات مركز التوزيع؛
- إعداد لوحة القيادة.

ج. **مصلحة المحاسبة** : ومن مهامها :

- ضمان تحقيق ومراقبة العمل المحاسبي للعمليات؛
- تقييد العمليات الخاصة بما يعرف ب les caisses comptes التي توضح حركة الأموال؛
- تقييد فواتير الأشغال؛
- تقييد فواتير الموردين ؛
- تقيد العمليات الخاصة بتسديد الموردين؛
- تقييد العمليات الخاصة بالتنازل بين الوحدات؛
- تصحيح الأخطاء المقيدة في مختلف اليوميات؛
- إعداد جدول حسابات النتائج ؛
- إعداد الميزانية الختامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (06) :الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع – ميلة–

المصدر: وثائق داخلية خاصة بالمؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

سنحاول في هذا المبحث دراسة أدوات التحليل المالي التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة، كما أقوم بدراسة جدول حسابات النتائج بما في ذلك الأرصدة الوسيطية للتسيير

المطلب الأول: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم اية كل دورة محاسبية ومن خلال النظام المحاسبي المالي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية، و في هذا المبحث سنحاول عرض كل من الميزانية المالية للسنوات (2016،2017،2018) وعرض جدول حساب النتائج.

أولا: عرض الميزانية المالية للسنوات (2016،2017،2018)

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربعة كتل رئيسية.

1. إعداد الميزانية المالية المفصلة للسنوات (2016،2017،2018)

الجدول رقم 01: يوضح الميزانية المالية المفصلة (الأصول) للسنوات (2016،2017،2018) **الوحدة: دج**

الأصول	2016	2017	2018
أصول غير جارية			
برمجيات المعلوماتية وما شابهها	00	00	00
أراضي	93126159.88	143237236.03	143237236.03
عمليات ترتيب و تهيئة أراضي	2702575.60	2613426.28	2524276.95
البناءات	119615648.43	125943530.08	122347045.24
المنشات التقنية،المعدات والأدوات الصناعية	7118518295.67	7725021618.47	7652780056.36
التثبيتات العينية الأخرى	757434464.10	737881216.28	826057337.00
التثبيتات الجاري انجازها	1561156954.44	1388374440.69	2142916561.61
إجمالي الأصول الغير جارية	**9652554098.12**	**10123071467.83**	**10889862513.19**
أصول جارية			
المخزونات الملحقة	22250068.99	17983316.99	18439309.82
الزبائن	2744090822.69	3419822644.01	4364700440.34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدينون الآخرون	1918363.50	598668.40	382851.40
الضرائب	5475525.90	7723125.10	43087871.69
الخزينة	98058494.93	379646480.45	229106747.19
مجموع الأصول الجارية	**2871793276.01**	**3825774234.95**	**4655717220.44**
مجموع الأصول	**12524347374.13**	**13948845702.78**	**15545579733.63**

المصدر: وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة لمؤسسة سونلغاز ميلة.

الجدول رقم 02 : يوضح الميزانية المالية المفصلة(الخصوم) للسنوات (2016-2017-2018) **الوحدة: دج**

الخصوم	2016	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة			
فوارق إعادة التقييم	307209428.80	307209428.80	307962694.02
نتيجة الصافية	- 71050182.63	00	-351756996.45
حساب الارتباط	5694869752.16	6234222062.92	6927848736.19
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**5931028998.33**	**6541431491.72**	**6884054433.76**
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية	197947168.06	203459354.50	227032249.37
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	3371307547.23	3445953462.61	3785921950.01
مجموع الخصوم الغير جارية	**3569254715.29**	**3649412817.11**	**4012354199.38**
الخصوم الجارية			
الموردون وحسابات ملحقة	922229668.03	677172080.55	650459942.25
ضرائب	75352710.69	58402983.35	84571519.60
ديون أخرى	2026481281.79	3022426330.05	3913539638.64
خزينة سلبية	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	**3024063660.51**	**3758001393.95**	**4648571100.49**
مجموع الخصوم	**12524347374.13**	**13948845702.78**	**15545579733.63**

المصدر : وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة لمؤسسة سونلغاز ميلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إعداد الميزانية المالية حسب التحليل المالي لسنوات(2016،2017،2018)

بعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة 2011 و2012 و2013 نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية المالية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

- الأصول غير جارية = أصول ثابتة
- الأصول الجارية = أصول متداولة
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق
- الحسابات المالية و ما شابهها = قيم الجاهزة

أما الخصوم تصبح كما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة
- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل

ومنه تصبح لدينا الميزانية التالية:

الجدول رقم03 : يمثل الميزانية حسب التحليل المالي (الأصول) للسنوات (2016،2017،2018) **الوحدة: دج**

الأصول	2016	2017	2018
الأصول الثابتة			
برمجيات المعلوماتية وما شابهها	00	00	00
أراضي	93126159.88	143237236.03	143237236.03
عمليات ترتيب و تهيئة أراضي	2702575.60	2613426.28	2524276.95
البناءات	119615648.43	125943530.08	122347045.24
المنشات التقنية،المعدات والأدوات الصناعية	7118518295.67	7725021618.47	7652780056.36
التثبيتات العينية الأخرى	757434464.10	737881216.28	826057337.00
التثبيتات الجاري انجازها	1561156954.44	1388374440.69	2142916561.61
مجموع الأصول الثابتة	**9652554098.12**	**10123071467.83**	**10889862513.19**
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	**22250068.99**	**17983316.99**	**18439309.82**
مخزونات ملحقة	22250068.99	17983316.99	18439309.82
قيم قابلة للتحقيق	**2751484712.1**	**3428144437.5**	**4408171163.4**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزبائن	2744090822.69	3419822644.01	4364700440.34
المدينون الآخرون	1918363.50	598668.40	382851.40
الضرائب	5475525.90	7723125.10	43087871.69
قيم جاهزة	**98058494.93**	**379646480.45**	**229106747.19**
الخزينة	98058494.93	379646480.45	229106747.19
مجموع الأصول المتداولة	**2871793276.01**	**3825774234.95**	**4655717220.44**
مجموع الأصول	**12524347374.13**	**13948845702.78**	**15545579733.63**

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم 04: يمثل الميزانية حسب التحليل المالي (الخصوم) للسنوات (2016،2017،2018) **الوحدة: دج**

الخصوم	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	**9500283713.63**	**10190844308.82**	**10897008633.16**
الأموال الخاصة	**5931028998.33**	**6541431491.72**	**6884054433.76**
فوارق إعادة التقييم	307209428.80	307209428.80	307962694.02
نتيجة الصافية	- 71050182.63	00	-351756996.45
حساب الارتباط	5694869752.16	6234222062.92	6927848736.19
الديون الطويلة الأجل	**3569254715.3**	**3649412817.1**	**4012954199.4**
قروض وديون مالية	197947168.06	203459354.50	227032249.37
المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	3371307547.23	3445953462.61	3785921950.01
الديون القصيرة الأجل	**3024063660.5**	**3758001393.9**	**4648571100.5**
الموردون وحسابات ملحقة	922229668.03	677172080.55	650459942.25
ضرائب	75352710.69	58402983.35	84571519.60
ديون أخرى	2026481281.79	3022426330.05	3913539638.64
خزينة سلبية	00	00	00
مجموع الخصوم	**12524347374.13**	**13948845702.78**	**15545579733.63**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال ما قدمناه سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاث **(2016،2017،2018)**.

الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم05: يمثل أصول الميزانية المختصرة للسنوات (2016،2017،2018) **الوحدة : دج**

الأصول	2016		2017		2018	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول الثابتة	**9652554098.12**	**77**	**10123071467.83**	**73**	**10889862513.19**	**70**
الأصول المتداولة	**2871793276.01**	**23**	**3825774234.95**	**27**	**4655717220.44**	**30**
قيم الاستغلال	22250068.99	0	17983316.99	0	18439309.82	0
قيم القابلة للتحقيق	2751484712.1	22	3428144437.5	24	4408171163.4	28
قيم الجاهزة	98058494.93	1	379646480.45	3	229106747.19	2
مجموع الأصول	**12524347374.13**	**100**	**13948845702.78**	**100**	**15545579733.63**	**100**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول رقم 06 : يمثل خصوم الميزانية المختصرة للسنوات (2016،2017،2018) **الوحدة: دج**

الخصوم	2016		2017		2018	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأموال الدائمة	**9500283713.6**	**76**	**10190844308.82**	**73**	**10897008633.16**	**70**
الأموال الخاصة	5931028998.33	47	6541431491.72	47	6884054433.76	44
ديون طويلة الأجل	3569254715.3	29	3649412817.1	26	4012954199.4	26
ديون قصيرة الأجل	**3024063660.5**	**24**	**3758001393.9**	**27**	**4648571100.5**	**30**
مجموع الخصوم	**12524347374.13**	**100**	**13948845702.78**	**100**	**15545579733.63**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: عرض جدول حساب النتائج للسنوات (2018،2017،2016).

يمكن تلخيص أهم التطورات الجارية في إيرادات وأعباء لمؤسسة سونلغاز من خلال الفترة (2018،2017،2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم07: يمثل حساب النتائج للسنوات(2018،2017،2016) **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
المبيعات والمنتوجات الملحقة	5218180990.92	5978930640.83	5951845498.07
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	0.00	0.00	0.00
الإنتاج المثبت	–	–	–
إعانات الاستغلال	0.00	0.00	0.00
1-إنتاج السنة المالية	**5218180990.92**	**5978930640.83**	**5951845498.07**
المشتريات المستهلكة	18941678.83	39713780.24	45222263.62
الخدمات الخارجية الاستهلاكات الأخرى	297103622.23	235885415.21	307162865.92
2- استهلاك السنة المالية	**316045301.06**	**275599195.45**	**352385129.54**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**4902135689.9**	**5703331445.38**	**5599460368.5**
أعباء المستخدمين	491944866.71	503882495.56	443962356.51
الضرائب و الرسوم المدفوعات المماثلة	89845169.53	102968577.58	103126874.97
4- إجمالي فائض الاستغلال	**4320345653.7**	**5096480372.2**	**5052371137**
المنتجات العملياتية الأخرى	162278341.16	167431680.92	177226561.52
الأعباء العملياتية الأخرى	6812669.09	106417646.97	49902650.99
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	536740393.83	674794293.90	767353541.24
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	169415916.48	23595240.57	5629314.94
5-النتيجة العملياتية	**4108486848.5**	**4506295352.82**	**4417970821.2**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتوجات المالية	–	–	–
الأعباء المالية	–	–	–
6- النتيجة المالية	–	–	–
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	**4108486848.5**	**4506295352.82**	**4417970821.2**
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	1068206580.61	1171636791.7332	1148672413.512
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	–	–	–
مجموع منتجات الأنشطة العادية	5549885603.56	6169957742.32	6134810334.53
مجموع أعباء الأنشطة العادية	5717879764.30	6501720611.63	6487094593.23
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**3040280267.89**	**3334658561.0868**	**3269298407.688**
عناصر غير عادية (منتجات)	–	–	–
عناصر غير عادية (أعباء)	–	–	–
9- النتيجة غير العادية	–	**422839.09**	**527262.25**
10- صافي نتيجة السنة المالية	**3040280267.89**	**3335081400.1768**	**3269825669.938**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن

يتم دراسة التوازن المالي كما اشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولا: رأس المال العامل

تهدف الميزانية المالية إلى تحليل السيولة وفق لمفهوم الذمي أي فرق بين مجموع ما تملكه المؤسسة وما عليها من التزامات لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، سوف نوضح من خلال هذه الجداول كيفية حساب مختلف أنواع رأس المال العامل.

1. **رأس المال العامل:**

إن مؤشر رأس المال العامل الصافي يحسب وفق منظورين من أعلى الميزا نية ومن أسفل الميزانية، سنوضح من خلال الجدول التالي كيفية حسابه.

❖ **من أعلى الميزانية:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

الجدول رقم 08: يمثل حساب رأس المال العامل الصافي **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	9500283713.63	10190844308.82	10897008633.16
الأصول الثابتة	9652554098.12	10123071467.83	10889862513.19
رأس المال العامل الصافي	**-152270384.49**	**67772840.99**	**7146119.97**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

❖ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم 09: يمثل حساب رأس المال العامل الصافي **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	2871793276.01	3825774234.95	4655717220.44
الديون القصيرة الأجل	3024063660.5	3758001393.9	4648571100.5
رأس المال العامل الصافي	**-152270384.49**	**67772840.99**	**7146119.97**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

التعليق: من خلال الجداول نلاحظ أن رأس المال الصافي سالب خلال سنة 2016، وهو ما يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول المتداولة، أما في السنتين الأخيرتين محل الدراسة (2017،2018) نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي انه ارتفع مقارنة ب سنة (2016) وأصبح موجب وهو مؤشر على وضع مالي مريح وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش آمان يوجه لتمويل دورة استغلال المؤسسة، وهو ما يفسر أيضا قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة وكذلك قدرتها على تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة.

2. **رأس المال العامل الخاص:** ويحسب بطريقتين:

❖ **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 10: يمثل حساب رأس المال العامل الخاص **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	5931028998.33	6541431491.72	6884054433.76
الأصول الثابتة	9652554098.12	10123071467.83	10889862513.19
رأس المال العامل الخاص	-3721525099.79	-3581639976.11	-4005808079.43

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة .

❖ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة – مجموع الديون

الجدول رقم 11: يمثل حساب رأس المال العامل الخاص **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
أصول متداولة	2871793276.01	3825774234.95	4655717220.44
مجموع الديون	6593318375.8	7407414211	8661525299.9
رأس المال العامل الخاص	-3721525099.79	-3581639976.11	-4005808079.43

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة .

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات(2016،2018،2017) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل.

3. رأس المال العامل الأجنبي:

يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

❖ رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

➢ رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم 12: يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الديون طويلة الأجل	3569254715.3	3649412817.1	4012954199.4
الديون قصيرة الأجل	3024063660.5	3758001393.9	4648571100.5
رأس المال العامل الأجنبي	6593318375.8	7407414211	8661525299.9

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب اعتمادها على مصادر الخارجية في تمويل الأصول المتداولة، مما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

4. **رأس المال العامل الإجمالي:** ويحسب كالتالي:

❖ رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

➢ رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة.

الجدول رقم13: يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
قيم قابلة للتحقيق	22250068.99	17983316.99	18439309.82
قيم الاستغلال	2751484712.1	3428144437.5	4408171163.4
قيم جاهزة	98058494.93	379646480.45	229106747.19
رأس المال العامل الإجمالي	2871793276.01	3825774234.95	4655717220.44

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة .

التعليق: من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب ومتزايد هذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة و كافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه الغير.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

❖ **احتياجات رأس المال العامل** = (الأصول المتداولة – النقديات) – (الديون القصيرة الأجل– السلفات المصرفية).

الجدول رقم 14: يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل **الوحدة: دج**

السنوات	2016	2017	2018
(الأصول المتداولة – النقديات)	2773734781.08	3446127754.95	4426610473.25
(الديون القصيرة الأجل– السلفات المصرفية)	3024063660.5	3758001393.9	4648571100.5
احتياجات رأس المال العامل	-250328879.42	-311873638.95	-221960627.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة .

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث محل الدراسة (2016،2017،2018) في هذه الحالة تكون موارد الدورة اكبر من احتياجات الدورة وهذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونجد حالة المؤسسة جيدة وهو فائض يمكن استغلاله لزيادة المدة الممنوحة للعملاء وبالتالي زيادة مهمة الشركة وكسب العملاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الخزينة

تعتبر الخزينة من القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة بحيث تعبر عن القيمة السائلة التي تبقي فعلا تحت تصرف المؤسسة، وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.
- الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

الجدول رقم15: يمثل حساب الخزينة **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل	-152270384.49	67772840.99	7146119.97
احتياجات رأس المال العامل	-250328879.42	-311873638.95	-221960627.25
الخزينة الصافية	98058494.93	379646480.45	229106747.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث محل الدراسة (2016،2017،2018)، وهذا يعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها لم تعاني من أي عجز في الخزينة خلال هذه الفترة وتحقيق هذه النتائج يرجع إلى أن رأس المال العامل اكبر من احتياجات رأس المال العامل في كل السنوات المدروسة وعليه يمكن للمؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها من خلال أموال الخزينة لان هناك أموال يفترض على المؤسسة استعمالها.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية وتحليل الاستغلال

تعتبر مؤشرات التحليل المالي غير كافية للحكم على أداء المالي للمؤسسة في السنوات الماضية لذلك تظهر طريق أخرى تعتبر أكثر ديناميكية وهي طريقة التحليل من خلال النسب المالية ومن خلال تحليل الاستغلال، وفي هذا المطلب سوف نركز على النسب المالية وتحليل الاستغلال.

أولا: التحليل بواسطة النسب المالية

1. نسب السيولة : ونميز ثلاث نسب وهي:

أ. نسبة التداول: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 16: حساب نسبة التداول **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	2871793276.01	3825774234.95	4655717220.44
الخصوم المتداولة	3024063660.51	3758001393.95	4648571100.49
نسبة التداول	0.949	1.018	1.001

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن هده النسبة في سنة 2016 اقل من الواحد معناه أن الأصول المتداولة لا تغطي الخصوم المتداولة أما بالنسبة لسنة 2017 و2018 فهي اكبر من الواحد، وهذا ايجابي من الناحية المالية، أي الديون قصيرة الأجل في الأصول المتداولة والديون طويلة الأجل تمول الأصول المتداولة.

ب. نسبة السيولة السريعة: وتحسب كالأتي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – (المخزون + مصروفات المدفوعة مقدما)/ الخصوم المتداولة

الجدول رقم17: حساب نسبة السيولة السريعة **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة – (المخزون+المصروفات المدفوعة مقدما)	-2894043345	3807790917.96	4637277910.62
الخصوم المتداولة	**3024063660.51**	**3758001393.95**	**4648571100.49**
نسبة السيولة السريعة	0.942	1.013	0.997

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 2016 و 2018 النسبة متقاربة للسيولة السريعة وبما أن النسبة اقل من الواحد وهدا يعني أن بان الأصول السريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم المتداولة أما في سنة 2017 فهي اكبر من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون القصيرة الآجل بالأصول المتداولة دون اللجوء إلى بيع المخزون.

ج. نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة /الخصوم المتداولة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم18 : حساب نسبة السيولة الجاهزة **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
القيم الجاهزة	98058494.93	379646480.45	229106747.19
الخصوم المتداولة	3024063660.51	3758001393.95	4648571100.49
نسبة السيولة الجاهزة	0.032	0.101	0.049

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة ارتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 و2018 ولكن نسبة السيولة الجاهزة في السنوات الثلاث تقل عن النسبة المقبولة(0.75 الى1) وهو ما يعتبر مؤشر سيء.

2. نسب التمويل: ونميز ثلاث نسب:

أ. نسبة التمويل الدائم: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية.

الجدول رقم19: حساب نسبة التمويل الدائم **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	9500283713.6	10190844308.82	10897008633.16
الأصول الغير جارية	9652554098.12	10123071467.83	10889862513.19
نسبة التمويل الدائم	0.984	1.006	1.0006

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال هذا نجد أن المؤسسة في سنة 2016 اقل من الواحد أما بالنسبة لسنة 2017 و 2018 أكبر من الواحد وهنا تكون المؤسسة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

ب.نسبة التمويل الخاص: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم20 : حساب نسبة التمويل الخاص **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	5931028998.33	6541431491.72	6884054433.76
الأصول الغير جارية	9652554098.12	10123071467.83	10889862513.19
نسبة التمويل الخاص	0.614	0.646	0.632

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ خلال السنوات الثلاث 2016،2017،2018 نسبة التمويل الخاص اقل من الواحد أي أن المؤسسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة.

ج. نسبة الاستقلالية المالية: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية= (الأموال الخاصة / مجموع الديون).

الجدول رقم21: حساب نسبة الاستقلالية المالية **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	5931028998.33	6541431491.72	6884054433.76
مجموع الديون	3380989375.8	7407414211	8661525299.9
نسبة الاستقلالية المالية	0.899	0.883	0.794

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المحصل عليها في السنوات الثلاث كانت اكبر من 0,5 أي نتائج حسنة مما يدل على مؤشر ايجابي يعكس استقلالية المؤسسة يبين لنا أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

ثانيا: تحليل الاستغلال

إن جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة،فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي و الغير عادي،ومن أهم الحسابات التي بمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة.

1. تحليل جدول حسابات النتائج

يقدم حسابات النتائج تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال. وغيرها من النتائج الوسيطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 22: دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطية لتسيير **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
إنتاج السنة المالية	**5218180990.92**	**5978930640.83**	**5951845498.07**
قيمة التغير	-	760749649.91	-27085142.76
نسبة التغير	-	14.57%	-0.45%
استهلاك السنة المالية	**316045301.06**	**275599195.45**	**352385129.54**
قيمة التغير	-	-40446105.61	76785934.09
نسبة التغير	-	-12.79%	27.86%
القيمة المضافة للاستغلال	**4902135689.9**	**5703331445.38**	**5599460368.5**
قيمة التغير	-	801195755.48	-103871076.88
نسبة التغير	-	16.34%	-1.82%
إجمالي فائض الاستغلال	**4320345653.7**	**5096480372.2**	**5052371137**
قيمة التغير	-	776134718.5	-44109235.2
نسبة التغير	-	17.96	-0.86
النتيجة العملياتية	**4108486848.5**	**4506295352.82**	**4417970821.2**
قيمة التغير	-	397808504.32	-88324531.62
نسبة التغير	-	9.68%	-1.96%
النتيجة العادية قبل الضريبة	**4108486848.5**	**4506295352.82**	**4417970821.2**
قيمة التغير	-	397808504.32	-88324531.62
نسبة التغير	-	9.68%	- 1.96%
صافي النتيجة السنة المالية	**3040280267.89**	**3335081400.1768**	**3269825669.938**
قيمة التغير	-	294801132.2868	-65255730.2388
نسبة التغير	-	9.69%	-1.95%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

❖ **إنتاج السنة المالية** : نلاحظ من الجدول أن إنتاج السنة المالية في تدبدب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدرت بـ 760749649.91 بنسبة 14.57% مقارنة بسنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2016،على غرار سنة2018 التي عرفت انخفاض قدر بـ (27085142.76) بنسبة (0.45%) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.

- **استهلاك السنة المالية :** نلاحظ من الجدول أن استهلاك السنة المالية في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت انخفاض خلال سنة 2017 قدر بـ (40446105.61) بنسبة (12.79%) مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة 2018 التي عرفت ارتفاع قدر بـ 76785934.09 بنسبة 27.86% على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.
- **القيمة المضافة للاستغلال :** نلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدر بـ 801195755.48 بنسبة 16.34% مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة 2018التي عرفت انخفاض قدر بـ (103871076.88) بنسبة (1.82%) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.
- **إجمالي فائض الاستغلال:** نلاحظ من الجدول أن إجمالي فائض الاستغلال في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدر بـ 776134718.5 بنسبة% 17.96 مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة2018التي عرفت انخفاض قدر بـ (44109235.2) بنسبة (0.86) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.
- **النتيجة العملياتية:** : نلاحظ من الجدول أن النتيجة العملياتية في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدر بـ 397808504.32 بنسبة 9.68 مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة2018 التي عرفت انخفاض قدر بـ (88324531.62) بنسبة(1.96 %) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب:** نلاحظ من الجدول أن النتيجة العادية قبل الضرائب في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدر بـ 397808504.32 بنسبة 9.68% مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة 2018التي عرفت انخفاض قدر بـ (88324531.62) بنسبة (1.96%) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.
- **صافي النتيجة السنة المالية:** نلاحظ من الجدول أ صافي النتيجة السنة المالية ن في تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت ارتفاع أو تطور خلال سنة 2017 قدر بـ 294801132.2868 بنسبة 9.69% مقارنة بسنة 2016، على غرار سنة 2018 التي عرفت انخفاض قدر ب(65255730.2388) بنسبة(1.95%) على اعتبار سنة الأساس هي السنة الماضية.

2. نسب المردودية

أ. المردودية التجاريق:

المر دودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم23: حساب المردودية التجارية **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الدورة الصافية	3040280267.89	3335081400.1768	3269825669.938
رقم الأعمال خارج الرسم	5218180990.92	5978930640.83	5951845498.07
المردودية التجارية	0.58	0.55	0.54

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية التجارية موجة بالنسبة للسنوات الثلاث 2016،2017،2018 حيث تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب 0.58 و0.55 و0.54 على التوالي.

ب.المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = فائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية.

الجدول رقم24: حساب المردودية الاقتصادية **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
فائض الإجمالي للاستغلال	**4320345653.7**	**5096480372.2**	**5052371137**
الأصول الاقتصادية	**12524347374.13**	**13948845702.78**	**15545579733.63**
المردودية الاقتصادية	**0.34**	**0.36**	**0.32**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية كانت موجبة في السنوات الثلاث 2016،2017،2018 فاستثمار كل وحدة تغذية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال يؤدي إلى ربح إضافي بنسبة0.34 و0.36 و0.32 بالمائة بسبب ارتفاع نتيجة الاستغلال.

ج. المردودية المالية:

المردودية المالية: نتيجة الدورة الصافية/ الأموال الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم25: حساب المردودية المالية **الوحدة: دج**

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الدورة الصافية	3040280267.89	3335081400.1768	3269825669.938
الأموال الخاصة	5931028998.33	6541431491.72	6884054433.76
المردودية المالية	0.51	0.50	0.47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ من خلال جدول أن المردودية المالية في السنوات الثلاث 2016،2017،2018 موجبة بمعنى أن النتيجة الصافية كانت موجبة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة سوف يؤدي إلى ربح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي حيث تم التعرف على المؤسسة موضوع الدراسة وهي مؤسسة سونلغاز من خلال مهامها وموقعها الجغرافي وإبراز الهيكل التنظيمي ولمختلف وظائف ثم قمنا بدراسة عرض القوائم المالية للمؤسسة للسنوات 2016،2017،2018. حيث قمنا بتحليل القوائم المالية بحساب بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول والخصوم، وتبين أن المؤسسة محل الدراسة تعتبر من أهم المؤسسات التي تطبق النظام المحاسبي المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمـــــــة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد تناولنا واستعراضنا للجوانب النظرية لكل من موضوع التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي وجدنا أن النظام المحاسبي المالي قد أدخل تغيرات جذرية على مستوى التعارف،المفاهيم، نظم التقييم والتقييد المحاسبي، بالإضافة إلى طبيعة إعداد القوائم المالية، لذا يعمل النظام المحاسبي المالي على تخزين المعطيات والبيانات المحاسبية القاعدية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويعتبر تقييم أداء المؤسسة أمر ضروريا، حيث يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة يهدف الوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة وفي دراستنا هذه تطرقنا إلى موضوع التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

حيث قمنا بالدراسة النظرية والدراسة التطبيقية للموضوع والجمع بينهما تطرقنا في الجانب النظري إلى فصلين الفصل الأول الإطار العام للنظام المحاسبي المالي والفصل الثاني دور النظام المحاسبي المالي في تحسين وظيفة التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية أما في الجانب النظري دراسة تطبيقية للوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب تتمحور أساسا حول مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

من خلال الدراسة هناك نتائج نظرية توصلنا إليها من خلال البحث العلمي ونتائج تطبيقية من خلال دراستنا للمؤسسة سونغاز.

- **النتائج النظرية التي توصلنا إليها من خلال البحث العلمي:**

– إن عملية تبني النظام المحاسبي في الجزائر جاءت نتيجة عدة عوامل أهمها ضرورة مسايرة العولمة الاقتصادية والمالية.

– النظام المحاسبي المالي قد أدخل تغيرات جذرية.

– يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم صورة وفية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مجموعة متكاملة من الكشوفات المالية.

– تبنى النظام المحاسبي المالي مجموعة متعددة من طرق التقييم وفي مقدمتها طريقة القيمة الحقيقية(العادلة) وهي طريقة نوعية ومتميزة في مجال التقييم، ويسمح تطبيقها بإظهار بنود الكشوف المالية بقيمتها الحقيقية، مما يجعل نتائج التحليل المالي أكثر كفاءة ومصداقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يسمح حساب النتائج بتحليل ربحية المؤسسة لقياس مدى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، وتقييم نتائج السياسات والقرارات المتعلقة بالسيولة والمديونية.

– تسمح المعلومات الواردة في كل من حساب النتائج والميزانية بحساب وتحليل تركيبة المردودية المالية والاقتصادية لتفسير العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة في تحقيقها باعتبارها معيارا ماليا لتقييم جانب مهم من الأداء المالي للمؤسسة.

– القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تختلف شكلا بحيث تسمح بالمقارنة الزمنية.

– إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

– تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المُستثمِرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات.

– تعني عملية تحليل القوائم المالية تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي.

- النتائج التطبيقية المتوصل إليها من خلال دراستنا للمؤسسة سونلغاز:

انطلاقا من تحليل القوائم المالية التي قمنا بها لدراسة حالة لمؤسسة سونلغاز ميلة خلال الفترة 2016،2017،2018 تبين من نتائج الدراسة أن:

– رأس المال العمل الصافي سالب خلال سنة 2016، وهو ما يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وفي سنة 2017،2018 أصبح موجب وهو مؤشر على وضع مالي مريح وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش آمان يوجه لتمويل دورة استغلال المؤسسة والاحتياج في رأس مال العامل سالب في السنوات الثلاث يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ونجد حالة المؤسسة جيدة. و قيمة الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الثلاث محل الدراسة وهذا يعبر عن الوضعية الجيدة للمؤسسة لأنها لم تعاني من أي عجز في الخزينة خلال هذه الفترة.

– بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كافي خلال سنة 2017 و2018 من السيولة المتداولة هذا ايجابي من الناحية المالية، أي الديون قصيرة الأجل في الأصول المتداولة والديون طويلة الأجل تمول الأصول المتداولة أما السيولة السريعة اكبر من الواحد في سنة 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون القصيرة الآجل بالأصول المتداولة.

– من خلال حساب نسب التمويل تبين أن المؤسسة بالنسبة لتمويل الدائم في سنة 2017،2018 تكون المؤسسة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– من تحليل جدول حساب النتائج التوصل إلى أن المؤسسة تحقق نتيجة موجبة من نشاطها الاستغلالي.
واستنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإن الباحث يوصي بـ:

– الاطلاع على النظام المحاسبي المالي ليتسنى لمستخدمي القوائم المالية باستعمالها.

– الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي لما توفره هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد.

– على المؤسسة تكوين إطاراتها فالتطبيق الجيد للنظام الجديد يستدعي أيضا استقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية، وخاصة المؤهلة في الجانب المالي والمحاسبي، إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات.
– ضرورة تأهيل كوادر المؤسسات والقيام بدورات تكوينية مستمرة لتعزيز معارفهم، (المحاسبين) بصورة خاصة.
– إنشاء مصلحة أو قسم يسهر على وظيفة التحليل المالي داخل المديرية العامة بالمؤسسة.
– الاهتمام أكثر بالتحليل المالي إذ نجده يدرس كتخصصات في الجامعة العربية في حين ندرسه كمقياس في الجامعة الجزائرية.
وكنهاية مفتوحة لهذه الدراسة، نؤكد على أن مواضيع مثل، التسيير المالي للمؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي هي مواضيع للدراسة والتحليل بالنسبة للممارسين والباحثين تبين لنا أنه موضوع يفتح آفاق لدراسات مستفيدة لجزئياته ومكملة أمام الطلبة والباحثين الراغبين في التطرق لذلك، وعليه إذ لابد من تعميق الاهتمام بالدراسات الميدانية لهذه المواضيع، والعمل على إيجاد إسقاطات واقعية لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: المراجع بالغة العربية

أ. **الكتب:**

1. أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد الجانب النظري**، جسور لنشر والتوزيع، الجزائر.
2. أسعد حميد العالي، **الإدارة المالية**، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، عمان، 2009.
3. بلخير بكاري، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2016.
4. حسام الدين مصطفى الخداش وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة، ط 4، عمان،2005.
5. حمزة محمود الزبيدي ، **التحليل المالي:لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
6. حنيفة بن ربيع ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، منشورات كليك، الجزائر،.2015.
7. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3، عمان، الأردن، 2013.
8. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية** ، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن،2009.
9. رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، ج 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 7، 2008.
10. سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ، 2011.
11. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر.
12. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي(SCF)**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2013.
13. عبد الحفيظ الأرقم، **التحليل المالي دروس وتطبيقات**، ديوان المطبوعات، الجزائر،1999.
14. عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2006.
15. عبد الستار الصياح، سعود العامري، **الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية** ، دار وائل للنشر، ط4، الأردن، عمان، 2010.
16. عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، اليمن، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17. عبد المعطي ارشيد، حسني علي خريوش، **أساسيات الإدارة المالية**، دار زهران للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011.
18. عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**، ج 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، بتصرف.
19. عدنان تايه ألنعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2008.
20. عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي :اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
21. فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2009.
22. مبارك لسلوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012.
23. محمد الطيب، محمد عبيدات، **الإدارة المالية في القطاع الخاص** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،2009.
24. محمد المبروك ابو زيد، **التحليل المالي: شركات وأسواق مالية**، دار المريخ للنشر، ط 2، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
25. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة: دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ط6، بن عكنون، الجزائر، 2009.
26. محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
27. محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن،2011.
28. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ،2010.
29. محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
30. مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية والتحليل المالي** ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
31. مليكة زغيب ، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص 16.
32. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، عمان، 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان،2007.
34. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
35. وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، المكتبة الجامعة الشارقة ودار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
36. الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي :إدارة مالية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

ب. مذكرات التخرج:

37. أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة عينة من مؤسسات الصناعة الميكانيكية الجزائرية (2000-2002)**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
38. خليصة مجيلي، **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017-2018.
39. سعاد بورويسة، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 163، الجزائر،2013-2014.
40. عبد الحليم سعيدي، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 -2015.
41. عبد الرزاق مريخي، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مخبر الأشغال العمومية للشرق بقسنطينة**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010-2011.
42. عبد الكريم شناي، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة : عينة من المؤسسات** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

43. عبدالرزاق عريف، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

44. محمد الحافظ عيشوش، **التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية و دوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية دراسة تطبيقية: دراسة حالة الشركة الوطنية سوناطراك**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010-2011.

45. محمد السعيد سعيداني، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة استبيا نية** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013-2014.

46. محمد بوطلاعة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية: من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات** ، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي، الجزائر ،2017،2018.

47. مريم باي، **السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007- 2008 .

48. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة**، شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ،2008-2009.

ج. <u>الدوريات والمجلات:</u>

49. شعيب شنوف، **أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية** ، العدد 02، الجزائر، 2006.

50. ظاهر شاهر القشي ، **واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة وادي سوف، العدد السادس، 2014، ص 28.

51. عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS/IAS) في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2009، ص 293.

52. عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، ديسمبر 2014 ، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د. المداخلات والملتقيات والندوات:

53. إبراهيم بوزنان ، مخلوف الطاهر، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.

54. بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، **الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبة الدولية(IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات** ، مداخلة اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، يومي:24-25 نوفمبر2014.

55. ربيع بوصبيع العايش، فاتح سردوك، **جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF)**، مداخلة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05- 06 ماي 2013.

56. سعد بوراوي، **الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري IFRS/IAS**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي: 17-18جانفي 2010.

57. سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي** ، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقتها بالمعايير الدولية (IFRS-IAS)، جامعة مستغانم، 13-14 جانفي 2013.

58. كمال رزيق وآخرون، **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسات وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة البليدة، يومي:14-13ديسمبر 2011.

59. محمد أمين بربري ، بكيحل عبد القادر، **تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثر ذلك على النظام الجبائي** ، مداخلة في الملتقى الوطني الثاني حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

60. محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي:05- 06 ماي 2013.

61. محمد مراد ايت، ابحري سفيان ، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وأهداف)**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري وآليات تطبيقه تطبيقه في ظل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعايير المحاسبية الدولية IFRS /IAS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13 -14-15 اكتوبر 2009.

62. مراد ايت محمد وآخرون، **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات** ، بحث مقدم للملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014.

63. مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، **واقع النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي: المحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، ، جامعة الوادي، يومي:05-06 ماي 2013.

64. مسعود صديقي، **فاعلية الإصلاح المحاسبي في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، نوفمبر 2011.

65. ياسر احمد السيد، **أهمية تطوير المعايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية** ، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، 18-19 ماي 2010.

هـ. القوانين والتشريعات:

66. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم 11-07:المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، العدد:74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر2007، المادة رقم03.

67. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الملحق رقم 03 من القرار المحدد لقواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008**، العدد 19، تعريف رقم 10.

68. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم تنفيدي رقم 08-156:المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم07-11**، العدد:27، الصادرة بتاريخ 26 ماي 2008، المادة رقم 07.

69. المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية ، **تعليمة وزارية رقم 2 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

70. Djelloul Boubir,**les provisions comptables en SCF-IFRS ,**sarl laser plus , Alger ,2015, pp.18-19**.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قـــائمة الملاحـــــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق 01: الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2016

SOCIETE Société de Distribution — EXERCICE 2016

CENTRE DD DE MILA — DATE 12/05/2019 10:33:26

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		93 126 159,88		93 126 159,88	71 865 459,88
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 307 067,23	2 702 575,60	2 791 724,93
Constructions (Batiments et ouvrages		158 439 259,86	38 823 611,43	119 615 648,43	64 401 827,91
Installations techniques, matériel et outillage		14 763 695 478,45	7 645 177 182,78	7 118 518 295,67	6 051 250 816,51
Autres immobilisations corporelles		1 659 922 100,41	902 487 635,31	757 434 464,10	744 677 300,86
Immobilisations en cours		1 561 156 954,44		1 561 156 954,44	1 304 804 410,00
Immobilisation en concession					
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 240 374 695,87	8 587 820 597,75	9 652 554 098,12	8 241 791 540,09
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		22 250 068,99		22 250 068,99	6 256 959,37
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 832 928 870,73	88 838 048,04	2 744 090 822,69	2 107 565 725,68
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 829 460,91	911 097,41	1 918 363,50	1 177 625,50
Impôts		5 475 525,90		5 475 525,90	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		102 434 283,96	4 375 789,03	98 058 494,93	109 056 437,51
TOTAL ACTIF COURANT		2 965 918 210,49	94 124 934,48	2 871 793 276,01	2 224 056 748,06
TOTAL GENERAL ACTIF		21 206 292 906,36	8 681 945 532,23	12 524 347 374,13	10 470 848 288,15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 02 : الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2016

SOCIETE Société de Distribution — EXERCICE 2016

CENTRE DD DE MILA — DATE 12/05/2019 10:34:20

BILAN PASSIF

Définitif

ASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves			
Écart de réévaluation		307 209 428,80	307 209 428,80
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 71 050 182,63	40 626 925,20
compte de liaison**		5 694 869 752,16	4 790 528 677,11
TOTAL CAPITAUX PROPRES		5 931 028 998,33	5 138 365 031,11
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		197 947 168,06	163 655 679,83
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 371 307 547,23	3 311 624 054,85
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 569 254 715,29	3 475 279 734,68
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		922 229 668,03	458 120 853,27
Impôts		75 352 710,69	44 465 962,75
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 026 481 281,79	1 356 616 706,34
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 024 063 660,51	1 859 203 522,36
TOTAL GENERAL PASSIF		12 524 347 374,13	10 472 848 288,15

dimanche 12 mai — Page 1 of 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 03: الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD DE MI_A — DATE 08/05/2019 09:31:43

BILAN ACTIF

Définitif

CTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	0,00
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 396 216,55	2 613 426,28	0,00
Constructions (Batiments et ouvrages		178 401 524,91	52 457 994,83	125 943 530,08	0,00
Installations techniques, matériel et outillage		15 916 621 078,19	8 191 599 459,72	7 725 021 618,47	0,00
Autres immobilisations corporelles		1 726 224 798,40	988 343 582,12	737 881 216,28	0,00
Immobilisations en cours		1 388 374 440,69		1 388 374 440,69	0,00
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 356 893 821,05	9 233 822 353,22	10 123 071 467,83	0,00
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 570 587 185,05	150 764 541,04	3 419 822 644,01	0,00
Stocks et encours		17 933 316,99		17 933 316,99	0,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 509 765,81	911 097,41	598 668,40	0,00
Impôts		7 723 125,10		7 723 125,10	0,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		384 022 269,48	4 375 789,03	379 646 480,45	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 981 825 662,43	156 051 427,48	3 825 774 234,95	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF		23 338 719 483,48	9 389 873 780,70	13 948 845 702,78	0,00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 04: الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD DE MILA — DATE 08/05/2019 09 56 07

BILAN PASSIF

Définitif

ASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 209 428,80	0,00
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		6 234 222 062,92	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 541 431 491,72	0,00
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		203 459 354,50	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 445 953 462,61	0,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 649 412 817,11	0,00
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		677 172 080,55	0,00
Impôts		58 402 983,35	0,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 022 426 330,05	0,00
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 758 001 393,95	0,00
TOTAL GENERAL PASSIF		13 948 845 702,78	0,00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 05 : الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة سونلغاز لسنة 2018

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD DE MILA — DATE 08/05/2019 09:25:37

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		25 100,00	25 100,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		143 237 236,03		143 237 236,03	143 237 236,03
Agencements et aménagements de terrains		4 009 642,83	1 485 365,88	2 524 276,95	2 613 426,28
Constructions (Batiments et ouvrages		178 401 524,91	56 054 479,67	122 347 045,24	125 943 530,08
Installations techniques, matériel et outillage		16 311 666 304,90	8 658 886 248,54	7 652 780 056,36	7 725 021 618,47
Autres immobilisations corporelles		1 897 374 873,39	1 071 317 536,39	826 057 337,00	737 881 216,28
Immobilisations en cours		2 142 916 561,61		2 142 916 561,61	1 387 374 440,69
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		20 677 631 243,67	9 787 768 730,48	10 889 862 513,19	10 123 071 467,83
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 566 528 655,51	201 828 215,17	4 364 700 440,34	3 411 522 644,01
Stocks et encours		18 439 309,82		18 439 309,82	17 383 316,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 293 948,81	911 097,41	382 851,40	598 668,40
Impôts		43 087 871,69		43 087 871,69	7 725 125,10
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		233 497 476,98	4 390 729,79	229 106 747,19	379 846 480,45
TOTAL ACTIF COURANT		4 862 847 262,81	207 130 042,37	4 655 717 220,44	3 817 774 234,95
TOTAL GENERAL ACTIF		25 540 478 506,48	9 994 898 772,85	15 545 579 733,63	13 940 845 702,78

www.manaraa.com

الملحق رقم 06: الميزانية المالية لجانب الخصوم لمؤسسة سونلغاز لسنة 2018

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD DE MILA — DATE 08/05/2019 09:25:38

BILAN PASSIF

Provisoire

ASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		307 962 694,02	307 209 428,80
Résultat net		- 351 756 996,45	0,00
ompte de liaison**		6 927 848 736,19	6 234 222 062,92
TOTAL CAPITAUX PROPRES		6 884 054 433,76	6 541 431 491,72
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		227 032 249,37	201 459 354,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 785 921 950,01	3 447 953 462,61
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 012 954 199,38	3 649 412 817,11
ASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		650 459 942,25	677 172 080,55
Impôts		84 571 519,60	53 402 983,35
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 913 539 638,64	3 022 426 330,05
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 648 571 100,49	3 753 001 393,95
TOTAL GENERAL PASSIF		15 545 579 733,63	11 944 845 702,78

www.manaraa.com

الملحق رقم 07: حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2016

SOCIETE Société de Distribution — EXERCICE 2016

CENTRE DD DE MILA — DATE 12/05/2019 10:32:21

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		5 218 180 990,92	4 413 876 106,30
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		5 218 180 990,92	4 413 876 106,30
Achats consommés		- 18 941 678,83	- 21 716 817,36
Services extérieures et autres consommations		- 297 103 622,23	- 160 505 150,63
II - Consommation de l'exercice		- 4 584 737 554,50	- 4 348 546 691,42
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		633 443 436,42	65 329 414,88
Charges de personnel		- 491 944 866,71	- 513 689 711,73
Impôts, taxes et versements assimilés		- 89 845 169,53	- 90 577 525,12
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		51 653 400,18	- 538 937 821,97
Autres produits opérationnels		162 278 341,16	159 775 048,11
Autres charges opérationnelles		- 6 812 669,09	- 65 097 438,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 536 740 393,83	- 451 421 212,51
Reprise sur pertes de valeur et provisions		169 415 916,48	32 055 646,90
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 167 994 160,74	- 872 364 000,17
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 167 994 160,74	- 872 364 000,17
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 549 885 603,56	4 605 710 901,31
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 5 717 879 764,30	- 5 478 074 901,48
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 167 994 160,74	- 872 364 000,17
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 1 521 840,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 167 994 160,74	- 873 885 840,17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 08: حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2017

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2017

CENTRE DD DE MILA — DATE 12/05/2019 10:04:26

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		5 978 930 640,83	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		2 331 852 734,43	0,00
Achats consommés		- 39 713 780,24	0,00
Services extérieures et autres consommations		- 235 885 415,21	0,00
II - Consommation de l'exercice		- 1 448 162 233,59	0,00
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		883 690 500,84	0,00
Charges de personnel		- 503 882 495,56	0,00
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 968 577,58	0,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		276 839 427,70	0,00
Autres produits opérationnels		167 431 860,92	0,00
Autres charges opérationnelles		- 106 417 646,97	0,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 671 794 293,90	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		23 595 240,57	0,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 331 762 869,31	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 331 762 869,31	0,00
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 169 957 742,32	0,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 501 720 611,63	0,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 331 762 869,31	0,00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		422 839,09	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 331 340 030,22	0,00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 09 : حساب النتائج لموسسة سونلغاز لسنة 2018

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — EXERCICE 2018

CENTRE DD DE MILA — DATE 02/06/2019 11:52:39

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		5 951 845 498,07	5 978 930 640,83
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 662 182 330,34	- 3 647 077 906,40
I - Production de l'exercice		2 289 663 167,73	2 331 852 734,43
Achats consommés		- 45 222 263,62	- 39 713 780,24
Services extérieures et autres consommations		- 307 162 865,92	- 235 885 415,21
Prestations fournies services		108 960,00	0,00
Prestations reçues services		- 1 100 299 606,57	- 1 172 563 038,14
II - Consommation de l'exercice		- 1 452 575 776,11	- 1 448 162 233,59
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		837 087 391,62	883 690 500,84
Charges de personnel		- 443 962 356,51	- 503 882 495,56
Impôts, taxes et versements assimilés		- 103 126 874,97	- 102 968 577,58
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		289 998 160,14	276 839 427,70
Autres produits opérationnels		177 226 561,52	167 431 860,92
Autres charges opérationnelles		- 49 902 650,99	- 106 417 646,97
Autres Prestations reçues		527 262,25	- 9 916 969,02
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 767 353 541,24	- 674 794 293,90
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 629 314,94	23 595 240,57
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 7 882 103,07	- 8 077 649,52
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 352 284 258,70	- 331 762 869,31
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 352 284 258,70	- 331 762 869,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 134 810 334,53	6 169 957 742,32
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 487 094 593,23	- 6 501 720 611,63
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 352 284 258,70	- 331 762 869,31
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation fournis			
Charges hors exploitation fournies			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		527 262,25	422 839,09
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 351 756 996,45	- 331 340 030,22

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملحق رقم 10: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2016

EXERCICE 2016

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

	note	2016	2015
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		6 465 338 007.70	5 231 978 347.46
Autres encaissements		1 072 579.11	3 518 168.59
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		267 533 741.31	198 560 837.92
Autres décaissements		119 358 959.58	122 382 736.75
Intérêts et autres frais financiers payés		491 145.17	519 114.13
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 124 664 029.51	95 276 370.91
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		6 203 690 770.26	4 818 757 456.34
Eléments extraordinaires		0.00	0.00
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		0.00	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		6 203 690 770.26	4 818 757 456.34
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 277 453 693.29	1 072 712 847.73
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0.00	0.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		28 305 000.00	9 150 000.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 249 148 693.29	- 1 063 562 847.73
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		8 993 987.79	11 003 405.60
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		150 000.00	5 804 900.00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		1 883 038 446.28	1 367 616 545.69
inter-unité décaissements		6 857 415 590.30	5 089 081 622.92
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 4 965 533 156.23	- 3 716 266 571.63
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -liquidités			
Ecarts dû à des erreurs de comptabilisation		0.00	345 000.00
Variation de trésorerie de la période		- 10 991 079.26	38 583 036.98
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		113 425 363.22	74 842 326.24
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		102 434 283.96	113 425 363.22
Variation de trésorerie de la période		- 10 991 079.26	38 583 036.98

1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 11: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2017

EXERCICE 2017

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) Définitif

	note	2017	2016
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		7 514 207 961.49	0.00
Autres encaissements		128 983 118.50	0.00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		251 613 640.93	0.00
Autres décaissements		242 706 000.98	0.00
Intérêts et autres frais financiers payés		516 336.30	0.00
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		32 837 348.52	0.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		7 115 517 753.26	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		7 115 517 753.26	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 225 293 213.68	0.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		20 290 000.00	0.00
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 205 003 213.68	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		12 163 234.63	0.00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0.00	0.00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		1 861 343 887.35	0.00
inter-unité décaissements		7 399 999 392.08	0.00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 526 492 270.10	0.00
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		384 022 269.48	0.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		0.00	0.00
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		384 022 269.48	0.00
Variation de trésorerie de la période		384 022 269.48	0.00

1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم 12: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة سونلغاز 2018

EXERCICE 2018

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) — Provisoire

	n	2018	2017
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		7 452 414 928.37	7 514 207 961.
Autres encaissements		29 687 328.85	128 983 118.
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		305 872 003.23	251 613 640.
Autres décaissements		300 088 081.52	242 706 000.
Intérêts et autres frais financiers payés		483 939.58	516 336.
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		- 23 825 750.00	32 837 348.
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		6 899 483 982.89	7 115 517 753.
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		6 899 483 982.89	7 115 517 753.
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 488 648 897.66	1 225 293 213.
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées		2 150 000.00	20 290 000.
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 486 498 897.66	- 1 205 003 213.
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		19 508 685.96	12 163 234.
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0.00	0.
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 166 515 019.01	1 861 343 887.
inter-unité décaissements		7 749 533 582.70	7 399 999 392.
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 5 563 509 877.73	- 5 526 492 270.
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation			
Variation de trésorerie de la période		- 150 524 792.50	384 022 269.
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		384 022 269.48	0.
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		233 497 476.98	384 022 269.
Variation de trésorerie de la période		- 150 524 792.50	384 022 269.

1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com